

عدنان عبد الرزاق
مها بسطامي

توازن الرعب

العراق والكيان الصهيوني عام 1990



الكيان الصهيوني

والتحدي الإستراتيجي العراقي

د. عدنان عبدالرازق

كانون الثاني (يناير) ١٩٩٢

واجهت اسرائيل في الثمانينات افضل الاعوام وانسب الظروف منذ نشأتها؛ حيث ان اتفاقيتي كامب ديفيد أزاحتا من أمامها عنصراً أساسياً في التحالفات العسكرية العربية ضدها. فمُنذ الاتفاقية في العام ١٩٧٩، ومصر تعلن، باستمرار، ان السلام مع اسرائيل هو هدف استراتيجي بعيد المدى. وبناء عليه، تعمل مصر جاهدة لتثبيته ولتوسيع حلقته لتضم أعضاء جدداً من الدول العربية. بالاضافة الى ذلك، لقد عملت الحرب العراقية - الايرانية، في الثمانينات، على ازالة عنصر أساسي آخر من التحالفات العسكرية العربية ضد اسرائيل. فانشغال العراق في حربها مع ايران والتزام مصر بمعاهدة الصلح مع اسرائيل تركت اسرائيل في وضع من حرية العمل والحركة لم يسبق له مثيل منذ نشأتها في العام ١٩٤٨، وأعطت الحكومات الاسرائيلية المتتالية الظروف المهيأة للانتهازية وانعدام الردع العربي.

ففي هذه الظروف سنحت الفرصة لاسرائيل لان تعيق مسيرة السلام، ولأن يشدد جيشها قبضته العسكرية على الاراضي الفلسطينية، والسورية، المحتلة؛ ومن ثم أعطيت الفرصة لشئ حرب ضد منظمة التحرير الفلسطينية في لبنان، في العام ١٩٨٢؛ وكل ذلك بانعدام أي امكانية ردع أو تحرك عربي مضاد. بالاضافة الى ذلك، قامت الطائرات الاسرائيلية بضرب، وتعطيل، المفاعل النووي العراقي «اوزيراك»، في العام ١٩٨١، مما أدى الى تأجيل بناء طاقة نووية عربية في المنطقة. لقد رافق هذه الحرية من التحرك والعبث العسكري - السياسي تخفيض ملموس في الميزانية العسكرية التي لم تحلم به القيادة الاسرائيلية منذ عهد بعيد^(١).

مع انتهاء الثمانينات وبالأذات مع انتهاء الحرب العراقية - الايرانية في العام ١٩٨٨، بدأت الصورة الاستراتيجية تتغير، وبدأت اسرائيل تواجه وضعاً جديداً، مختلف، نوعياً وكمياً، عن الثمانينات، بعيداً من حرية الحركة التي ميّزتها. وباتت اسرائيل تشعر بضرورة اعادة النظر في تسليحها العسكري وفي التوازن الاستراتيجي بينها وبين الجيوش العربية المحيطة والمعنية بالصراع معها، وكذلك نشطت في البحث عن الاجوبة المناسبة للوضع الجديد الذي صوّرت به بأنه تغير نوعي وخطر بالقدرات العسكرية العربية^(٢). ذكر تقرير سرّي للمخابرات المركزية الاميركية (C.I.A.) في نهاية العام ١٩٨٦ ان كميات الاسلحة التي تتزود بها الجيوش العربية والنظم العسكرية المكتملة لهذا التسليح، وتحسين قدرة هذه الجيوش على استعمال الاسلحة المتطورة، قد تعمل، تدريجياً، وحتى نهاية الثمانينات، على تقليص التفوق النوعي للجيش الاسرائيلي^(٣).

ان الحديث الاسرائيلي، والاميركي جزئياً، عن الحاجة الى اعادة النظر في تسلّح اسرائيل، وفي استراتيجيتها العسكرية، في نهاية الثمانينات وبداية التسعينات، نابع من، ومبني على، تقويم اسرائيل لثلاثة تطورات مركزية ومميّزة للوضع العسكري في المنطقة.

اولاً: ترى اسرائيل ان التزايد في اقتناء، وتطوير العرب لاسلحة الدمار غير التقليدية تعمل على بناء توازن جديد في الرعب المتبادل، وعلى ابطال فاعلية نظرية الردع النووي الاسرائيلي.

ثانياً: ان كمية الاسلحة، ونوعها، وحجم الجيوش المحيطة، وامكانية التعاون بينها، قد تؤدي الى الغاء التفوّق الاسرائيلي النوعي - البشري والاستراتيجي.

ثالثاً: لقد استطاع العرب تزويد جيوشهم بأسلحة متطورة، ودقيقة، وبعيدة المدى، بحيث أصبحت فعّالة في تكوين خطر على المراكز السكّانية والمؤخرة الاستراتيجية لاسرائيل.

ولقد اصبح هذا التحليل الاسرائيلي، في بداية التسعينات، اكثر تركيزاً وحسراً في الجبهة العراقية، التي برزت، منذ انتهاء حربها مع ايران، في اعطاء صورة لقفزة نوعية في كمية، ونوعية، تسلّحها، خصوصاً في اقتنائها وتطويرها لاسلحة الدمار غير التقليدية. وقبل الخوض بالتقويم الاسرائيلي لفاعلية القدرات العسكرية العراقية وتهديدها للاستراتيجية الاسرائيلية ذات الابعاد الثلاثة المذكورة، يجدر بنا ان نتناول باقتضاب المصلحة الاسرائيلية في استمرار الحرب بين العراق وايران.

ان انشغال العراق في حربه مع ايران خلال الثمانينات كان ذا فائدة كبيرة لاسرائيل، ولجيشها. وكان القادة الاسرائيليون والمسؤولون عن الخطط الامنية الاسرائيلية يودّون لو تستمر تلك الحرب الى ما شاء الله. واذا ما قدّر لها ان تنتهي، لكان الاسرائيليون يأملون في ان ينهك العراق وتستنزف قدراته، بحيث لا يتمكن من الاشتراك مع دول المنطقة في صراع مع اسرائيل في المستقبل المنظور. ففي تقرير للجنة الخارجية والامن التابعة للكنيست حول الاستراتيجية الامنية الاسرائيلية، وهو الاول من نوعه وذو قيمة استراتيجية، أقرّت اللجنة، في منتصف العام ١٩٨٨، بأن الحرب العراقية - الايرانية قد خلقت ظروفاً استراتيجية عسكرية وسياسية لصالح اسرائيل فريدة من نوعها، وقد لا تتكرّر هذه الظروف في المستقبل^(٤). وفي حلقة دراسية حول الحرب العراقية - الايرانية، نظمها مركز يافيه للدراسات الاستراتيجية في جامعة تل - ابيب، ودامت ثلاثة ايام، كان هناك توافق في الرأي للحاضرين، ومعظمهم من كبار الضباط المتقاعدين، على ان استمرار الحرب، من وجهة النظر الاسرائيلية، هو البديل الافضل والمفضل. وقيل ان تلك الحرب قلّلت امكانية وقوع حرب ضد اسرائيل، ومكّنت الجيش الاسرائيلي من تخفيض ميزانيته السنوية بمبلغ ٦٠٠ مليون دولار، وذلك على امتداد سنين عدّة^(٥). هذا وقد احتلت فرضية استمرار الحرب المذكورة مكانة دائمة ومهمّة بين الفرضيات المركزية التي كانت تطرحها رئاسة اركان الجيش الاسرائيلي في تقريرها السنوي لطلب الميزانية السنوية، ولتخطيط استراتيجية التسلّح المطلوبة.

المنعطف الاستراتيجي

عندما تأكد، في صيف العام ١٩٨٨، ان الحرب العراقية - الايرانية كما أرادتها اسرائيل قد انتهت، وان وقف اطلاق النار أصبح ثابتاً، كتب المعلق العسكري الاسرائيلي زئيف شيف ان

لانهاء الحرب ابعاداً مباشرة على الاستراتيجية الاسرائيلية، وان الوضع الجديد قد فرض على اسرائيل ان تعيد النظر في تقويمها للوضع، الذي يشير الى امكانية حدوث منعطف عسكري هام في المنطقة. وذكر، أيضاً، ان انهاء الحرب سيفتح صفحة جديدة في المنطقة، حيث سيتسبب في ايجاد طاقات عسكرية فائضة يمكن ان تتحول ضد اسرائيل. وأضاف ان اعادة النظر الاسرائيلية في هذا الواقع الجديد يجب ان تبدأ بتقويم مخابراتي شامل لنوايا العراق وتوجهاته في المستقبل المنظور^(١). وخلال حلقة الدراسة للحرب العراقية - الايرانية في معهد يافيه المذكورة آنفاً، طرحت آراء عديدة حول توجهات العراق فيما لو انتهت الحرب، وقيل ان لايقاف الحرب دون انهك العراق ثلاثة ابعاد، هي: أولاً، تفرغ كميات هائلة من الاسلحة ووسائل الدمار لدى العراق؛ وثانياً، ابطال فوائد استمرار الحرب ومردودها على الاستراتيجية الاسرائيلية؛ وثالثاً، زيادة احتمال تجديد الجبهة الشرقية ضد اسرائيل. كما ذكر ان العراق سيصبح قادراً على ارسال ستة الى ثمانية فرق الى الجبهة الشرقية، وانه اصبح ذا خبرة، وتجربة، هامتين في مجال نقل قوات عسكرية كبيرة، وكذلك في مجال استعمال سلاح الطيران والصواريخ والسلاح الكيماوي.

لم تكتمل سنة على انتهاء الحرب العراقية - الايرانية حتى بدأت اسرائيل وخبرائها العسكريون بالتحذير من القوة العسكرية العراقية المتزايدة، ومن امكانية توجه العراق غرباً في نواياه العسكرية والسياسية. وفي صيف العام ١٩٨٩، كتب زئيف شيف سائلاً عن نوايا العراق العسكرية تجاه اسرائيل، وقال انه، بخلاف التقويم الاسرائيلي السابق، القائل انه سوف يمضي وقت طويل قبل ان يطوي العراق صفحة حربه مع ايران ونتائجها السلبية، فقد اتضح، مؤخراً، ان بضعة شهور انقضت منذ وقف اطلاق النار كانت كافية ليعيد العراق قوته الذاتية وليبدأ بتطور عسكري سريع. وأضاف شيف ان على اسرائيل تقويم الوضع بناء على الحقائق الميدانية، وعليها ان تأخذ بالحسبان ان العراق يطور قدرة عسكرية هائلة. وردّد شيف حديثاً لرئيس شعبة المخابرات العسكرية السابق، الجنرال ساغي، حيث قال انه مع انتهاء الحرب العراقية - الايرانية سيصبح العراق دولة عظمى في المنطقة. وذكر المعلق العسكري ان العراق استطاع ان يبني مصانع عسكرية متطورة، تنتج الصواريخ، وتقوم بتحسينات جذرية لاسلحة مستوردة متعدّدة. ويقوم العراق، أيضاً، بتحسين أداء وفاعلية الاسلحة النووية والالكترونية المتطورة اصلاً؛ وان لكل هذا تأثيراً استراتيجياً هاماً في السياسة العسكرية^(٢).

منذ بداية العام ١٩٩٠، بدأت تتصاعد الاصوات والتحليلات الاسرائيلية المحذرة، والمنذرة، من التطورات العسكرية العراقية، ومن التصاعد في التسلح المتطور واسلحة الدمار غير التقليدية. ففي بداية شباط (فبراير)، صرّح مسؤول كبير في المخابرات العسكرية بأن اسرائيل أخطأت بتقويمها للخط العسكري العراقي. وأشار الى ان انهماك العراق بتطوير صواريخ بعيدة المدى وتقاربه العسكري مع الاردن، وخصوصاً في مجال الطيران، يؤكد ان العراق ينفق الكثير من موارده على بناء قوة عسكرية تهدف التهديد المباشر لاسرائيل. وأضاف المسؤول العسكري، انه من الممكن ان تكون نية العراق بناء قوة عسكرية تردع اسرائيل من أي محاولة لضرب مفاعله النووي ومصانع الصواريخ والاسلحة المتطورة^(٣). أمّا بخصوص التقارب العراقي - الاردني في المجال العسكري، فقد أكد وزير الدفاع آنذاك، اسحق رابين، للجنة الخارجية التابعة للكنيست ان اسرائيل «سوف لا تنظر بارتياح الى وجود جيش عراقي في الاردن»^(٤). وكتب مدير معهد السياسة الخارجية والأمن للولايات المتحدة الاميركية، دور غولد، في صحيفة «جيروزاليم بوست» الاسرائيلية، ان العراق قد تقدّم وتطوّر

مؤخراً، في ثلاثة مجالات كانت عائقاً أمام اشتباكه العسكري المباشر مع إسرائيل. فالعلاقات الاستراتيجية الجديدة مع الاردن تمنح العراق بوابة مباشرة على إسرائيل، وتعطيه غطاء جويًا كان دائماً عائقاً أمام الطيران العراقي، بالإضافة الى كون العراق قادراً على نقل قوات كبيرة، وبشكل سريع، الى خارج الاراضي العراقية، الأمر الذي لم يكن متوفراً قبل حربه مع ايران^(١٠).

وفي أعقاب تصريح الرئيس العراقي، صدام حسين، في نهاية آذار (مارس) ١٩٩٠، بأن العراق سوف يحرق نصف إسرائيل اذا ما أقدمت هذه على ضرب العراق جواً، علّق زئيف شيف بأن إسرائيل تركز على موضوعين هامّين متعلّقين بالتهديد العراقي. الأول موضوع تطوير العراق للسلاح النووي، الأمر الذي بات معروفاً لدى إسرائيل وانتشر مؤخراً بعد القبض على كبسولات كهربائية من صنع الولايات المتحدة الأميركية مهربة الى العراق، وهي مناسبة لاطلاق سلاح نووي؛ والثاني، عملية نشر بطاريات صواريخ أرض - أرض عراقية قرب الحدود مع الاردن. وذكر شيف انه ليس من المعروف اذا ما كانت هذه الصواريخ تحمل قذائف كيميائية، ولكن على أية حال تنظر إسرائيل بقلق الى هذا الأمر، وقد ناقشت الموضوع مع الادارة الأميركية لرسم خطة عسكرية - سياسية مشتركة للردّ على هذا التصرف العراقي. وأضاف انه من المعتقد بأن الخطوة العراقية هذه ستتبعها خطوات أخرى، خصوصاً ان العراق بحاجة الى تأمين غطاء جوي لهذه الصواريخ. ولخص شيف الوضع بأنه خطر، ويشير الى انهماك عراقي عسكري متزايد في جبهته الغربية الموجهة ضد إسرائيل. وأبدى شيف اعتقاده بأن نشر الصواريخ العراقية غرباً هو تلميح لإسرائيل، هدفه ردّها من محاولة ضرب صناعاته المتطورة.

كل هذه التطورات في الفهم الاسرائيلي للوضع العراقي يشير الى ان إسرائيل بدأت تركّز اهتمامها العسكري الاستراتيجي على العراق والتطورات العسكرية فيه. وكما ذكرنا في المقدمة، فان الفهم الاسرائيلي تركّز على ثلاثة ثوابت عسكرية استراتيجية تشعر بأن العراق بدأ يتخطّاها، وراح يهدّد فعالية إسرائيل، ومن ثمّ يزعزع تفوّقها الاستراتيجي العسكري في المنطقة. وفي ما يلي الثوابت الثلاثة، ونظرة إسرائيل الى تهديدها من قبل العراق.

١ - الردع النووي الاسرائيلي كاستراتيجية عليا

منذ نهاية الستينات، وخصوصاً في أعقاب حرب تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٣ التي فهم منها اسرائيلياً انها اختراق وزعزعة لاستراتيجيتها العسكرية التي كانت مبنية على الردع بالأسلحة التقليدية وبالضربات المسبقة الواقية، بدأت تتحوّل الاستراتيجية الاسرائيلية، وبشكل ملموس، الى استراتيجية الردع النووي كمتغيّر أساسي ومضمون للجم وتحجيم القوى العسكرية العربية. وقد كُتب الكثير عن هذه الاستراتيجية، يمكن تلخيصه في ما يلي.

تقوم هذه الاستراتيجية على أساس ان إسرائيل تمتلك مخزوناً كبيراً من السلاح النووي. وعليه، يتوجّب على الذين يريدون افتعال حرب معها ان يدركوا خطورة عملهم، وان أي محاولة لاحداث «هولوكوست» في إسرائيل سوف ينقلب دماراً كاملاً ضد المعتدين. أي ان القدرة النووية يجب ان تردع أي هجوم عربي، سواء أكان الهجوم تقليدياً أو غير تقليدي.

وصف البروفيسور الخبير في التسلّح النووي في الشرق الاوسط، ياثير عبرون، العلاقات النووية العربية والاسرائيلية بأنها شبكة علاقات غير رسمية ذات شروط مكتومة، وفهم صامت. ان هذه العلاقات مبنية على قبول الدول العربية، وتعايشها مع القدرات النووية العسكرية الاسرائيلية؛

وان هذه الاسلحة يمكن ان تستعمل في ظروف متطرفة جداً، وذلك عندما تشعر اسرائيل بالخطر على وجودها، وليس في الظروف العادية. وأضاف عبرون ان هذا الفهم العربي للردع الاسرائيلي ليس خياراً بل ناتجاً عن التفوق التكنولوجي الاسرائيلي الذي لم يستطع العرب الوصول اليه، وكذلك هناك فهم دولي لوضع اسرائيل، مبنًى على التفهم لتجربة «الهولوكوست» اليهودية واحتياجات اسرائيل لردع أي محاولة عربية لمسّ كيانها^(١١).

وكتب دان مرغليت ان قوة اسرائيل النووية هي «انعكاس للصهيونية العقلانية»، حيث ان «الملجأ الامن لليهود» هو اعتماد «قصاص هيروشيم» (القنبلة الذرية) ردّاً على التهديد ومنع تدمير طرف واحد، هو اسرائيل^(١٢).

هناك، أيضاً، كتابات تفيد بأن التسلّح النووي الاسرائيلي لا يقتصر على الحاجة الى الردع في حالات قصوى تهدّد اسرائيل، بل ان لهذا التسلّح أهدافاً تكتيكية لتحقيق نصر عسكري في معارك تقليدية غير مهدّدة للكيان. كتبت مجلة التايم انه خلال حرب تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٧٣ بين اسرائيل من جهة، ومصر وسوريا من جهة أخرى، وبالتحديد بتاريخ ١٠/٩/١٩٧٣، اقترح وزير الدفاع آنذاك، موشي دايان، على رئيسة الوزراء، غولده مائير، تجهيز عدّة صواريخ أو طائرات تحمل قذائف نووية، وذلك لاشعال الضوء الاحمر لمصر وسوريا. وكتب افنير ريفغ في «هآرتس» ان الرئيس أنور السادات ارتكز على فرضية امكانية استعمال اسرائيل للسلاح النووي عندما اعتمد استراتيجية عسكرية محدودة في حرب تشرين الأول (اكتوبر)، وكذلك عندما قرّر الذهاب الى القدس لعقد صلح معها^(١٣). وكتب الملقّ عوزي بنزيمان، ان حقائق ووقائع عدة تشير الى ان اسرائيل تنوي استعمال سلاحها النووي لانجاز تفوّق تكتيكي في حرب تقليدية، وليس فقط لاهداف استراتيجية لحماية كيانها. وأضاف ان المعلومات المتوفرة الآن حول الاسلحة النووية الاسرائيلية تشير الى ان اسرائيل تمتلك، وتطوّر، أسلحة نووية تكتيكية، ليس هدفها الردع الاستراتيجي، بل يمكن استعمالها تكتيكياً، وبشكل محصور، وفي جبهات معيّنة وعند الحاجة^(١٤).

هناك مؤشرات كثيرة تؤكد ان اسرائيل بدأت، منذ انتهاء الحرب العراقية - الايرانية، تعتقد بأن العراق بدأ يتخطى نظرية الردع الاسرائيلية، وانه «خرج» على «التفهم العربي الصامت» بقبول عدم التوازن في الردع النووي لصالح اسرائيل. ويعتقد الاسرائيليون بأن العراق يمتلك التكنولوجيا والعلم الكافيين لانتاج وتصنيع السلاح النووي.

ذكر الملقّ عوزي بنزيمان، في المقالة المشار اليها آنفاً، ان العراق جاهد في بناء شبكة علمية كاملة لانتاج السلاح النووي الشبيه بذلك الذي انتجته الولايات المتحدة الاميركية خلال الحرب العالمية الثانية. واستشهد بنزيمان بأقوال خبراء اميركيين (طريقة اسرائيلية للالتفاف حول الرقابة العسكرية)، انه عندما ضربت اسرائيل المفاعل الذري العراقي في العام ١٩٨١، كان العراق آنذاك بحاجة الى خمس الى عشر سنوات لانتاج قنبلة ذرية. واستشهد كذلك بتحليل للبروفيسور الاسرائيلي افنير كوهين، الذي قال، مؤخراً، ان العراق يقترب من صنع القنبلة الذرية أكثر ممّا يتوقعه الاسرائيليون. وأضاف بنيامين ان الاخطر من ذلك كله ان العراق يمتلك قدرات الاطلاق والقصف التي قد تصل كل بقعة في اسرائيل، وان الصواريخ العراقية، اذا ما حملت رؤوساً فتّاحة كيميائية، فهي كافية لتعدم النوم من عيون الاسرائيليين.

أمّا زئيف شيف، فقد رأى ان تهديدات الرئيس صدام حسين، في نيسان (ابريل) ١٩٩٠،

ضد اسرائيل ومواقعها المدنية تشير بالأخص الى التغير الاستراتيجي البطيء الذي كان مستتباً في الشرق الاوسط. فهناك تغير ملحوظ في ميزان الردع المتبادل، الناتج عن تراكم وتزايد في نظم القذف والارسال المتطورة لوسائل التدمير الشامل. فلقد طالت الذراع العراقية والعربية وأصبحت قادرة على انزال الضربات القاسية بالمؤخرة الاسرائيلية. وضمن هذه القدرة ادخال طائرات بعيدة المدى في استطاعتها اختراق الاجواء الاسرائيلية وذات حمولة كبيرة لوسائل التدمير؛ وكذلك اقتناء، وتطوير صواريخ أرض - أرض، وتطوير أسلحة كيميائية وبيولوجية ونووية. وأضاف شيف أن الخبراء الاميركيين بدأوا بملاحظة التغير الاستراتيجي في المنطقة، بما في ذلك التغير في ميزان الردع، وأن اسرائيل فقدت السيطرة ووحداية القدرة على استعمال «الذراع الطويلة» وضرب العمق العربي، الأمر الذي كانت تتحصن به على امتداد سنين طويلة. واستشهد شيف بخبراء عسكريين اميركيين ليخلص بأن الشرق الاوسط يشهد ميزان ردع جديداً مبنياً على عدم قدرة الطرفين على انزال ضربة أولى تقضي على نظم الاسلحة الاستراتيجية للعدو، دون أن يأتي هذا برء فعل عنيف ومؤلم. وكاثبات لنظرية الردع المتبادل، كتب شيف، بعد انتهاء الحرب الاميركية - الغربية على العراق، أن العراق لم يستعمل السلاح الكيميائي ضد اسرائيل، على الرغم من ضربها بصواريخ «سكود»، وذلك لأن العراق كان يهي ان معنى ذلك اجبار اسرائيل على ضربه بسلاح غير تقليدي وتدمير جزء كبير من بغداد؛ أي أن هناك ردعاً متبادلاً من استعمال سلاح التدمير غير التقليدي؛ وأن الوضع الجديد هذا أغلق في وجه اسرائيل خيارات عدة كانت متوفرة سابقاً، مما يلزم قيادة أركان الجيش بإجراء تغيير في استراتيجية الخطط العسكرية^(١٥).

٢ - التفوق النوعي - البشري والتكنولوجي

لم يعد سراً أن اسرائيل باتت تشعر، في السنوات الثلاث الاخيرة، بضرورة اعادة النظر في تسليحها العسكري، وفي التوازن الاستراتيجي بينها وبين الجيوش العربية المحيطة والمعنية بالصراع ضدها. ويذكرنا ذلك بنشاط مماثل في أعقاب حرب تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٣، التي حققت الجيوش العربية فيها مفاجأة استراتيجية، وتمكنت من انزال خسائر فادحة بالجيوش الاسرائيلي أفراداً ومعدات، واستطاعت، في المراحل الاولى، التقدم داخل خطوط الدفاع، مما سبب الذعر لدى الاسرائيليين، وحثهم على اعادة التفكير في استراتيجية التفوق النوعي على العرب، وفي اهلية القوات المسلحة، بأذرعها المختلفة. وبعد دراسات مكثفة وتمعن في نجاح الهجوم العربي وفشل اسرائيل في رده، جاءت خطة الجيش Matmon - B، في العام ١٩٧٤، لتحديد استراتيجية اسرائيلية جديدة، جوهرها اعادة بناء القوات المسلحة على نحو يمكنها من اعادة تفوقها والقيام بهجوم سريع وكاسح ضد قوات العدو، وذلك قبل أن تتمكن أي قوة خارجية من التدخل في المعركة. لقد تضمنت الخطة زيادة ملحوظة في الكوادر البشرية ذات التأهيل العالي، وزيادة هائلة في مخزون الاسلحة، ورفع مستواها التكنولوجي؛ وكذلك شرع في تعديل بنية القوات المسلحة والتغير النوعي في التنسيق فيما بينها^(١٦).

أما الحديث الاسرائيلي في الآونة الاخيرة، فقد تركز على ما يسمونه بالقفزة النوعية في القدرات والامكانيات العسكرية العربية، الأمر الذي «يحتّم» على اسرائيل القيام بقفزة مماثلة، من أجل الحفاظ على تفوقها العسكري على الجيوش العربية. وبمناسبة اصدار التقرير العسكري السنوي لعام ١٩٨٨ لمركز الابحاث الاستراتيجي في جامعة تل - أبيب، قال الجنرال المتقاعد أهارون ياريف أن هناك بوادر خطرة تشير الى أن الفارق النوعي بين القوة العسكرية الاسرائيلية وبين الجيوش

العربية بدأ بالتناقص لصالح العرب، مما قد يوحي لهم بأنهم يستطيعون حل النزاع مع إسرائيل بقوة السلاح^(١٧).

لقد تركّزت التحسّبات والتخوّفات الاسرائيلية، والاميركية، للتسلّح وللاستعدادات العربية على الجبهة العراقية بشكل خاص، وبالأذات منذ انتهاء الحرب العراقية - الايرانية في صيف العام ١٩٨٨. وكما ذكرنا سابقاً، فلقد سبب وقف اطلاق النار مع ايران اعادة النظر في الخطط العسكرية الاسرائيلية، وفي تحسباتها العسكرية في المنطقة. وتتلخّص المخاوف الاسرائيلية من الجبهة العراقية في ثلاثة عناصر مكّلة، يعتقد الاسرائيليون بأنها تمكّن الجيش العراقي من اختراق التفوّق العسكري التكنولوجي الاسرائيلي، الذي هو عماد استراتيجية اسرائيل في المنطقة. وهذه العناصر هي: أولاً، تطوير وتنشئة الخبرات الذاتية لتطوير الاسلحة المتطورة وصناعتها؛ وثانياً اتقان استعمال الاسلحة المتطورة واقتنائها بكميات فاعلة؛ وأخيراً تطوير واستعمال الاسلحة التكتيكية غير التقليدية، كالاسلحة الكيميائية والقذائف الغازية الفتاكة وغيرها.

فالعراق فاجأ اسرائيل حين أعلن عن اطلاق صاروخ تجريبي مداه ٦٥٠ كيلومتراً، وهذا يعني ان العراق أصبح قادراً على تحسين، وتطوير، الصاروخ السوفييتي «سكود». وهذه القدرة على التطوير ليست، في نظر الاسرائيليين، سهلة، بل معناها ان العراق قد أتم سلسلة من التجارب لعشرات من الصواريخ، واستطاع بناء، أو تحسين، محرّك الصاروخ، وإطالة مداه، ونجح في التغلب على كثير من العوامل المرتبطة بصنعه. أضف الى ذلك قدرة العراق على بناء الرؤوس المتفجرة المعدلة والملائمة للصاروخ الجديد. وبناء على ذلك، فإن العراق أصبح ذا خبرة ومعرفة هامة في صنع الصواريخ وتطويرها^(١٨). وحول هذا الامر، علّقت «الجيوزايم بوست» بأن قدرة العراق على تحسين وتطوير صاروخ «سكود»، بما في ذلك إطالة مداه ودقّة اصابته للهدف، تجعله قادراً على تغطية كل شبر في اسرائيل بالصواريخ، دون ان يغادر أي جندي عراقي حدود بلاده.

وفي بداية شباط (فبراير) ١٩٩٠، صرّحت مصادر عسكرية اسرائيلية بأن سلاح الطيران العراقي قد ازداد عدده وازدادت خبرته خلال الحرب مع ايران؛ كما ان الطيارين العراقيين أصبحوا قادرين على ضرب عمق العدو والقيام بغارات جوية بعيدة المدى متزوّدين بالوقود في الجو. وعلّقت تلك المصادر بأن العراق يحاول بناء قوة رادعة لاسرائيل فيما لو حاولت ضرب منشآته العسكرية المتطورة، بما في ذلك صناعة الصواريخ^(١٩). ويعد أسباب من هذه التصريحات ذكرت الصحف العربية، والاجنبية، ان العراق قام ببناء قواعد صاروخية على حدوده الغربية مع الاردن. وقد أثار هذا الخبر أسئلة اسرائيلية وأجنبية عدّة حول توازن الردع في المنطقة. وعلّقت مصادر مخابراتية اميركية على الموضوع بقولها ان بناء قواعد صاروخية ثابتة من شأنها تحسين القدرة على اصابة الهدف معناه اعلان العراق عن عزمه على الانتقام والردّ على أي محاولة اسرائيلية لضرب منشآته العسكرية، بما في ذلك مصانع الاسلحة الكيميائية والصواريخ. وفي تصريح من البيت الابيض في واشنطن، قيل «ان الخطوة العراقية هي بمثابة عامل في عدم الاستقرار في المنطقة»^(٢٠).

في أعقاب التهديد العراقي بحرق نصف اسرائيل، اذا ما قامت هذه بضرب العراق، صرّح خبراء عسكريون اميركيون بأن العراق يمتلك السلاح الكيميائي ووسائل القذف التي تصل الى عمق اسرائيل. وقال عضو مؤسسة كلية البحرية الاميركية، سيث كاروس، ان العراق يمتلك أكبر برامج التسلّح الكيميائي وأكثرها تقدماً في العالم الثالث. وبعتماده على مصادر مخابراتية عسكرية،

أشار الى ان العراق طوّر قدراته لتصنيع ٧٠٠ طن من العناصر الكيميائية في السنة، وانه يمتلك غاز الخردل وقذائف مضادة للأعصاب وأسلحة كيميائية أخرى^(٢١). وفي اليوم عينه، كتبت صحيفة «الجيروزاليم بوست» ان معلقين غربيين، من الذين يراقبون الشرق الاوسط عن كثب، يعتقدون بأن تصريحات الرئيس صدام قد غيّرت جذرياً المعادلة في الشرق الاوسط، حيث سيشعر العرب الآن بأنه في استطاعتهم مواجهة اسرائيل على قدم المساواة^(٢٢).

وفي تعليق للصحيفة البريطانية «لندن تايمز»، جاء انه «اذا لم يتم الردّ على تحدي صدام، فان الاتفاقيات الدولية حول منع نشر الاسلحة الكيميائية سوف تلغى، حيث ان لهذه التهديدات ابعاداً دولية تتجاوز اسرائيل». وزعمت الصحيفة ان هناك «واجباً دولياً شرعياً» لاجبار العراق على الانقياد للاتفاقيات الدولية، بما في ذلك امكانية الضربات العسكرية المسبقة ضد أهداف عراقية^(٢٣).

وفي تحليل للجنرال المتقاعد اهرن ليفران عضو في مركز الدراسات الاستراتيجية لجامعة تل - ابيب، أشار الى ان للعراق تجربة ميدانية مكثّفة في مجال استعمال الصواريخ واستعمال الاسلحة الكيميائية، وأثبت العراق قدرات جيدة في المجالات التكنولوجية العسكرية، وخصوصاً في مجال تطوير الصواريخ. واعتقد ليفران بأن العراق يطوّر هذه الاسلحة، لغرض الردع على الارجح، ومن أجل التوازن العسكري مع اسرائيل، وريداً على تفوّقها العسكري التكنولوجي. وأضاف ان هذا التطوّر يشير الى تحوّل استراتيجي في التوازن العسكري في المنطقة، وفي نظرية التفوّق العسكري الاسرائيلي^(٢٤).

أمّا قائد المخابرات العسكرية، الجنرال امنون شاحاك، فاعتقد بأن تهديدات الرئيس العراقي نابعة من معرفته بأن العراق يقوم بصنع أسلحة عسكرية قد تقلق اسرائيل، وان اسرائيل قد تقوم بضرب العراق، خصوصاً اذا ما كانت هذه الاسلحة نووية. وأضاف شاحاك ان العراق يعرف ان اسرائيل لن تمكّن العراق من الوصول الى انجازات معينة قد تؤثر في التوازن العسكري الحالي. وبناء عليه، فان الرئيس العراقي يدلي بتصريحاته ليخفي الانجازات العراقية غير المقبولة لدى اسرائيل^(٢٥). وكتب المعلق الصحفي رؤوفين فدهتسور ان هذا الوضع الجديد يلزم مقرري السياسة الأمنية الاسرائيلية بشكل مستعجل أخذ قرارات ذات آثار استراتيجية بعيدة المدى، بما في ذلك التغيير في بعض عناصر رؤيا الأمن القومي^(٢٦).

ان قضية تحدي العراق لاستراتيجية التفوّق النوعي الاسرائيلي قد تتلخّص في بحث مطوّل قام به ضابط المخابرات الاسرائيلية السابق دانيئيل ليشم، في معهد يافيه للأبحاث الاستراتيجية في جامعة تل - ابيب. وعلى الرغم من ان البحث لم ينشر حيث حصر استعماله في الأوساط الأمنية فقط، إلا ان بعض الصحف تناول العناصر الهامة فيه. أورد ليشم في بحثه انه اذا ما قرّر العراق ضرب اسرائيل، فانه سيطلق عشرات الصواريخ في آن وليس بشكل مفرد كما حصل الأمر مع ايران؛ وسوف يكون لهذه الصواريخ تأثير سيكولوجي ملحوظ على اسرائيل، ان العراق منهمك في برامج تصنيعيّة عدّة، ويتعاون مع عدة دول أخرى، الأمر الذي يزوّده بالمعرفة وبالمواد اللازمة وبالتكنولوجيا المناسبة. لقد طوّر العراق شبكة صناعات عسكرية مستقلة. ومن الأمور التي تثير قلق اسرائيل برامج تصنيع الصواريخ، وخصوصاً تطوير صاروخ سكود الذي يمكّن العراق من اطلاقه من على بعد ٦٠٠ كيلومتر، وكذلك تطويره لصاروخ «العباس» الذي سيصل مداه الى ٩٠٠ كيلومتر. كذلك قام العراق بتطوير أنواع أكثر تطوّراً من الصواريخ مثل «الكوندور - ٢»، وهو يمتلك الآن المعرفة والقدرة

والتكنولوجيا والشبكة الصناعية للقيام بذلك. كذلك قام العراق بالتجربة الأولى في إرسال صاروخ فضائي؛ ويعمل على تطوير نموذجين من صاروخ «فهد» وكذلك صاروخ «تموز» الذي سيصل مداه ٢٠٠٠ كيلومتر. وبتزويد هذا الصاروخ بكمية أكبر من المتفجرات عما هو مفروض يصبح بالإمكان تقصير مداه بحيث يضرب أي بقعة في إسرائيل. وذكر ليشم أن صاروخ الحسين ذو قدرة على حمل ١٥٠ كيلوغراماً من الغاز، وأن العراق يطوّر رؤوساً قاذفة ملائمة لقذف سلاح بيولوجي، ويقوم بمحاولات لصنع سلاح نووي. وخلص ليشم بأن العراق قام ببناء قواعد صاروخية على الحدود الغربية مع الأردن وزودها بالصواريخ الدفاعية ووسائل الدفاع الأخرى؛ وأن كل هذا يجعل إسرائيل، بسلاحها الجوي، غير قادرة على القضاء على هذه الأسلحة المتطورة في طلعة، أو هجمة، جوية واحدة، وأن الأمر يحتاج إلى قوات متعددة، وضربات مكثفة ومتواصلة، ولدة طويلة (٢٧).

أن هذه الكتابات وأخرى عديدة متنوعة، تشير إلى أن إسرائيل باتت تتحسّب من التطورات العربية والعراقية في مجالات التكنولوجيا الرقيقة وفي مجالات الأسلحة الفتاكة وامكانية القذف بعيد المدى. وهذا التحسّن يدور حول تهديد هذه التطورات للتفوق النوعي البشري والتكنولوجي الإسرائيلي، وهو أحد أعمدة الأمن القومي الإسرائيلي. فمنذ حرب تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٧٣، وخلال الثمانينات، عملت إسرائيل، بشكل نشط، على تطوير هذا التفوق، آملة في أن يستمر إلى أجل بعيد، ويكون كفيلاً بردع أي محاولة عربية لاستعمال الخيار العسكري. ولقد بدأ القلق الإسرائيلي يتزايد ليس فقط للاعتقاد بأن العراق بات متقدماً بالتكنولوجيا العسكرية، بل بالأخص لأن إسرائيل بدأت تشعر بأنه مع تزايد هذا التطور أصبحت قدرة إسرائيل على إزالة الانجاز العربي تتناقص، وأصبحت تلك القدرة ذات تكلفة عالية مما قد يرغمها على الاعلان عن استعمال السلاح النووي، بدلاً من الردع التقليدي.

٣ - المراكز السكانية ومؤخرة الجبهة كعمق استراتيجي

يقول الإسرائيليون أن عمق إسرائيل الاستراتيجي والمراكز السكانية لم تمسّ بأي شيء يذكر منذ حرب العام ١٩٤٨ والحروب التي تلتها، نتيجة لاتباعها الاستراتيجية العسكرية الرادعة. وتقوم هذه الاستراتيجية، أساساً، على عنصرين عسكريين هامين، هما: أولاً، ضرب القوات العربية على أرضها قبل أن تستعمل ضد إسرائيل؛ وثانياً، استعمال عامل الردع، بمعنى اقناع العرب عسكرياً بأن أي محاولة لضرب المراكز السكانية الإسرائيلية سوف يكلفهم ما لا طاقة لهم على تحمّله. وذكر الإسرائيليون أن المحاولات العربية القليلة لضرب المؤخرة السكانية في السابق قوبلت بضربات إسرائيلية عنيفة. ففي خلال حرب تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٧٣ أصابت بعض الصواريخ السورية مستوطنة إسرائيلية في الجليل الأعلى، إلا أنه تمّ الرد عليها بضرب رئاسة أركان الجيش السوري في قلب دمشق، الأمر الذي دفع السوريين إلى الامتناع عن أي محاولة جديدة لضرب العمق الإسرائيلي (٢٨). كما حاولت مصر، من جانبها، إطلاق عدد من الصواريخ إلى تل - أبيب، فردّت عليها إسرائيل بالتهديد النووي، ممّا جعل المصريين يمتنعون عن ضرب أي مراكز سكانية إسرائيلية خلال أيام الحرب المذكورة.

وما أن هدّد العراق بحرق نصف إسرائيل، حتى علت أصوات في إسرائيل مطالبة بالتفكير جدياً، بتعزيز الاستراتيجية العسكرية، لأن للقدرة العراقية على ضرب المؤخرة الإسرائيلية السكانية أبعاداً استراتيجية يجب الرد عليها. كتب رؤوفين فدهتسور (٢٩)، أن هناك أربعة طرق يمكن استعمالها،

أو استعمال بعضها، كردة على التهديد العراقي. فهناك، أولاً، اسقاط الصواريخ العراقية بعد اطلاقها؛ وثانياً العمل على تقوية الدفاع المدني وتحصين الملاجئ وتحسين الاجهزة الواقية ضد الكيماويات والغازات؛ وثالثاً ضرب قواعد الصواريخ على أرضها قبل اطلاق الصواريخ؛ وأخيراً الارتكاز على عامل الردع النووي بالتهديد بانزال خسائر من الصعب على العراق تحملها. وأشار فدهتسور الى ان الطريقتين الثالثة والرابعة كانتا مستعملتين دائماً وكانتا فعاليتين. غير ان القدرات العسكرية العراقية الجديدة ونوايا العراق المعلنة، أي التوفيق بين الارادة والقدرة، جعلت هاتين الطريقتين غير كافيتين لحماية العمق الاستراتيجي. فأى محاولة اسرائيلية لضرب الصواريخ العراقية يجب ان تأخذ في الحسبان ردود الفعل العراقية والخسائر الاسرائيلية التي قد تنجم عن ذلك. ان ضرب المفاعل الذري العراقي، في العام ١٩٨١، كان ممكناً حيث ان العراق حينها لم يكن قادراً على رد فعل مؤلم لاسرائيل. أما الآن والصورة قد تغيرت، فيجب على اسرائيل التمعّن في استراتيجيتها، وفي الخطوات التي يمكن اتخاذها. واعتقد فدهتسور بأن المعادلة قد انقلبت من ردع اسرائيل كحامية لعمقها السكاني الى ردع عراقي كحام لمنجزاته العسكرية الاستراتيجية. وأضاف ان أي محاولة اسرائيلية لتطوير سلاح مضاد للصواريخ ستكون ذات تكلفة باهظة، ومن ثم سوف لا تكون محكمة لمنع العراق من الوصول الى المؤخرة السكانية.

أما جيمس هاكت، عضو اللجنة الاستشارية للرئيس الاميركي لشؤون الحد من انتشار الاسلحة، كتب ان شبكات الصواريخ في الشرق الاوسط، وخصوصاً تلك التي تطوّر في العراق، أصبحت تهدّد قلب اسرائيل. ومع انه أشار الى ان اسرائيل بإمكانها ازالة بعض هذا الخطر من طريق الضربات المسبقة من الجو، من خلال تطويرها لصواريخها بعيدة المدى، مثل «أريحا - ١» و«أريحا - ٢»، إلا ان عدد الصواريخ المحيطة باسرائيل، وجودتها، يصعب عملية تدميرها، ويضع اسرائيل في مأزق يجب البحث عن حلول له. واقترح هاكت ان تأتي هذه الحلول من خلال البرنامج الاميركي لتطوير برامج الدفاع الفضائي (S.D.I) (٣٠).

لقد أثارت هذه التطورات في القدرة العربية، وخاصة العراقية، على ضرب المراكز السكانية في اسرائيل نقاشات وبحوثاً عديدة، منها العلنية ومنها السرية، تمحور النقاش الاسرائيلي في مواضيع الصواريخ المضادة مثل «الباتريوت» الاميركي الذي يعتقد بأنه غير كاف، والصاروخ الاميركي - الاسرائيلي «حيثس»، وهو غير جاهز بعد، وكذلك الاستعدادات في الدفاع المدني، مثل الملاجئ والكمّات الواقية قبل ضرب المراكز السكانية (٣١). ومن ناحية أخرى، هناك نقاش طويل ومتواصل حول البحث عن طرق ووسائل لازالة هذا الخطر العربي، بما في ذلك حرب واقية وضربات مسبقة للمنشآت الاستراتيجية وردع نووي، الخ.

المطلب الاسرائيلي

يستنتج من البحث في الامور آنفة الذكر ان الاعتقاد الاسرائيلي أخذ يتعرّز بأن العراق يتّجه بتطوّراته العسكرية والسياسية نحو مسّ فاعلية العناصر الاساسية في التفوّق والردع الاسرائيلي الاستراتيجي. لقد تعمّق الاعتقاد منذ انتهاء الحرب العراقية - الايرانية بأن التطوّرات العلمية والتكنولوجية النوعية والكمّية التي تجري في القوات المسلّحة العراقية وقدرة الجيش العراقي على الردع والقتال قد وصلت حدّاً يشكل خطراً على الاستراتيجية العسكرية الاسرائيلية في المنطقة.

قد يسأل البعض عن موضوعية هذا الاعتقاد الاسرائيلي، أو عن واقعية هذا التقويم على

أرض المعركة. وقد يقال ان التقويم الاسرائيلي يقوم، عادة، على تعداد واحصاء القوى البشرية والآلية لكل الجيوش العربية مجتمعة، وان هذا التعداد غير واقعي^(٢٢). وقد يضيف آخرون انه منذ حرب تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٢ تتسم القراءة العسكرية الاسرائيلية، أحياناً، بالمبالغة، النابعة من الحذر الشديد وتقويم الحد الأقصى للأمور. وهناك، أيضاً، الرأي السائد بأن اسرائيل باتت أسيرة شعورها بضرورة استمرار تفوقها العسكري، والحفاظ على هذا التفوق ولو على حساب البحث في بديل منه، أي ان التفوق العسكري، بحد ذاته، هو الاستراتيجية^(٢٣). ومهما تعددت وتكاثرت الاسئلة، فان الاستراتيجية العسكرية الاسرائيلية هي الاطار الفكري المسير لسياسة الحكومات الاسرائيلية المتتالية. وتبعاً لذلك، فان التقويم العسكري الذاتي لاسرائيل هو أساس تحركها، بغض النظر عن مصداقية، أو واقعية، هذا التقويم.

انطلاقاً من هذه الفلسفة والممارسة، بدأت اسرائيل تتحدث عن الخطر في التوازن العسكري في المنطقة، وعن ضرورة ازالة، أو ايقاف، هذا الخطر للحفاظ على تفوقها. وهي، في هذا الصدد، بحثت في أربعة خيارات، هي:

○ العمل على تطوير وسائل دفاع تبطل فاعلية الصواريخ العراقية بعد اطلاقها، ويتمحور العمل في هذا المجال في بناء الصاروخ المضاد «حيثس»، الذي يأمل الاسرائيليون والاميريكيون في ان يشكل ردّاً فعالاً على الصواريخ بعيدة المدى؛ وكذلك في بناء وسائل استكشاف مبكر تعطي اسرائيل الوقت الكافي لاسقاط الصواريخ الموجهة ضدها. وفي هذا المجال، أرسلت اسرائيل القمر الاصطناعي «افق» وتعمل جاهدة على الاستفادة الثابتة من وسائل الانطلاق والانذار المبكر الاميركي في المنطقة.

○ العمل على تدعيم، وتطوير وسائل الدفاع المدني ومراكز الحماية واللجوء الجماعي في المراكز السكانية وغيرها من استعدادات هدفها ابطال، أو التقليل، من فاعلية الصواريخ والقذائف التقليدية وغير التقليدية. وفي هذا المجال، قام، ويقوم، سلاح الهندسة الاسرائيلي بتطوير اقنعة واقية ضد السلاح الكيميائي والغازات السامة الاخرى.

○ ضرب، وتعطيل، الصواريخ العراقية في قواعدها قبل اطلاقها. وفي هذا المجال، قامت قيادة أركان الجيش الاسرائيلي باعداد خطط وخطط بديلة تهدف ابطال فاعلية القدرات العراقية قبل استعمالها. كذلك جهّزت القوات المسلحة بالطائرات بعيدة المدى وبصواريخ أرض - أرض، مثل «أريحا ١» و«أريحا ٢»، وكذلك صواريخ جو - أرض متطورة من صنع أميركي ومن صنعها الذاتي.

○ الارتكاز على السلاح النووي كعامل ردع، أو كسلاح تكتيكي، قد تستعمله اسرائيل، اذا ما تمكّن العراق من التهديد الفعلي للعمق الاستراتيجي الاسرائيلي ولقواتها المسلحة.

ان البحث المطول في هذه الخيارات الاربعة أصبح مجرد بحث تطوري، لأن الميزان العسكري في المنطقة، وعلى الاقل بالنسبة الى العراق، قد تغير جذرياً. فمنذ اللحظة التي دخلت فيها القوات العراقية أرض الكويت بدأت الصورة تتبلور، بحيث أصبح ضرب القدرة الاستراتيجية العراقية وقوات العراق الضاربة هدفاً اميركياً - اطلسياً، الامر الذي تعتبره اسرائيل فرصة تاريخية لازالة خطر كان يهدّد استراتيجيتها في المنطقة.

ولقد كثر الحديث عن دور اسرائيل المعطن، والخفي، في التخطيط لضرب العراق، وعن اشتراكها مع قوات التحالف ضد العراق، الامر الذي يحتاج الى وقفة مفصلة. غير ان الاهم من كل هذا هو وجود مصلحة اسرائيلية في الغاء التحدي العراقي العسكري، وقد جاءت نتائج الحرب على العراق في مصلحة الاتجاه الذي كانت تخطط له اسرائيل، قبل الحرب وخلالها.

فخلال ايام قليلة بعد غزو العراق للكويت، قال سفير اسرائيل السابق في واشنطن، ان الحصار الاقتصادي على العراق يجب ان يدعم باستعمال القوة العسكرية، وان اسرائيل على استعداد لان تقوم بهذا الدور^(٢٤). وفي تقرير لصحيفة «الواشنطن بوست» جاء ان اسرائيل بدأت، منذ الاسبوع الاول لغزو الكويت، تحريض الادارة الاميركية لضرب العراق عسكرياً. وذكر التقرير ان اسرائيل ارسلت رسائل عدة لأعضاء الكونغرس الاميركي توضح لهم ان اسرائيل ليست معنية بالتوصل الى الاتفاق السياسي مع العراق، بل هي معنية بضربه عسكرياً. كذلك قامت السفارة الاسرائيلية في واشنطن بارسال معلومات مخابراتية سرية الى داعمي اسرائيل في الكونغرس. وذكر التقرير أيضاً ان اتصالات وزير الاسكان والبناء الاسرائيلي، اريئيل شارون، كانت تحرض، بشكل سافر، على ضرب العراق عسكرياً. ولخص التقرير واسع الانتشار انه من وجهة النظر الاسرائيلية فان أي اتفاق سياسي مع العراق دون ضرب قدراته العسكرية سيكون مصيبة على اسرائيل^(٢٥). وكتب معلق صحيفة «هآرتس» العسكري، زئيف شيف، انه اذا ما قامت القوات الاميركية والقوات المتحالفة معها بسحق القوة العسكرية العراقية، فان ذلك سوف يتسبب في تغيير جذري للتوازن الاستراتيجي العسكري في المنطقة، وسوف يلقي خط تصادم نووي عراقي - اسرائيلي في التسعينات. وابدى شيف تخوفه من ان الاهداف العسكرية الاميركية، والاسرائيلية، قد لا تكون مماثلة حيث يمكن ان تكتفي اميركا بالانسحاب العراقي من الكويت بينما تأمل اسرائيل في ان تنتهي الازمة بسحق القوة العسكرية العراقية. ومن الأدلة الاكثر وضوحاً على الموقف الاسرائيلي الرسمي ما قاله وزير الخارجية، دافيد ليفي، للسفير الاميركي لدى اسرائيل، خلال أزمة الخليج، من ان اسرائيل تتوقع ان تقوم الولايات المتحدة الاميركية بتنفيذ الوعد التي تعهدت به لاسرائيل اثر غزو العراق للكويت، ويتضمن هذا العهد ان تقوم الولايات المتحدة الاميركية بالقضاء على «التهديد العسكري» في المنطقة. وأضاف ليفي ان اسرائيل تلتزم الهدوء فناعة منها بأن اميركا سوف توفى بوعدها^(٢٦).

أما اسحق رابين، فقد صرح في اثناء الحرب على العراق بأن ما يحصل في الخليج هو «معجزة»، لأن «الآخرين يقومون بدلاً منا بالعمل لصالحنا، والثمن الذي دفعناه لحد الآن بخس». وأضاف قائلاً، ان هذه الحرب، من وجهة النظر الاسرائيلية، هي حرب «ديلوكس»^(٢٧). وبعد شهور على انتهاء الحرب، عزا زئيف شيف عدم ردة اسرائيل على ضربها بالصواريخ العراقية الى ان المصلحة الاسرائيلية كانت تقضي القضاء على القوة العسكرية العراقية، الامر الذي فعله الاميركيون وشركائهم^(٢٨).

على أي حال، اذا كان من المبكر ان نخوض في الاتفاقيات العسكرية والسياسية التي تمت بين الولايات المتحدة الاميركية واسرائيل بخصوص ضرب العراق لأن هذه الاتفاقيات ستبقى سرية الى سنين عدة مقبلة، من الصعب حصر دور اسرائيل في العملية العسكرية والمخابراتية لسريتها وللتكتم عليها من أجل الحفاظ على «التحالفات» الجديدة في المنطقة. فان الواضح هو ان القضاء على

التحدي العراقي الاستراتيجي كان مطلباً اسرائيلياً عملت اسرائيل كل ما في وسعها من أجله، فقام الأميركيون وحلفاؤهم بتحقيقه.

(١٨) زئيف شيف، المصدر نفسه، ١٩٩١/٤/٧.

(١٩) هآرتس، ١٩٩٠/٢/٩.

(٢٠) *The New York Times*, 30/3/1991.

(٢١) المصدر نفسه، ١٩٩٠/٤/٣.

(٢٢) الجيوزاليم بوست، ١٩٩٠/٤/٥.

(٢٣) *The London Times*, 4/4/1990.

(٢٤) الجيوزاليم بوست، ١٩٩٠/٤/١٣.

(٢٥) يديعوت اخرونوت، ١٩٩٠/٥/١.

(٢٦) هآرتس، ١٩٩٠/٤/٢٦.

(٢٧) الجيوزاليم بوست، ١٩٩٠/١١/٢٣.

(٢٨) هآرتس، ١٩٩٠/٤/٢٦.

(٢٩) See Hackett, James T.; "The Ballistic Missiles Epidemic", *Global Affairs*, Winter 1990, pp. 39-57.

(٣٠) الجيوزاليم بوست، ١٩٩٠/٤/٤.

(٣١) "Draft Document, CIA", *op. cit.*

(٣٢) هآرتس، ١٩٨٨/٦/٢٩.

(٣٣) الجيوزاليم بوست، ١٩٩٠/٨/١٥.

(٣٤) *The Washington Post*, 24/8/1990.

(٣٥) هآرتس، ١٩٩٠/١٠/١٢.

(٣٦) الجيوزاليم بوست، ١٩٩١/١٢/٦.

(٣٧) المصدر نفسه، ١٩٩١/٢/٢٢.

(٣٨) هآرتس، ١٩٩١/٥/٣.

(١) Har-even, Alouph; "Toward a Coalition of Peace or War", *New Outlook*, No. 37, 1990.

(٢) من مقابلة مع امارون ياريف، هآرتس، ١٩٨٨/٩/٨.

(٣) *Draft Document, CIA, U.S. Government*, 1986.

(٤) هآرتس، ١٩٨٨/٧/٢١.

(٥) *Seminar on the Gulf War, Organized by Jaffee Center for Strategic Studies, Tel-Aviv University*, on 30 March 1988.

(٦) هآرتس، ١٩٨٨/٩/٢.

(٧) المصدر نفسه، ١٩٨٩/٨/٢٤.

(٨) معاريف، ١٩٩٠/٢/٩.

(٩) هآرتس، ١٩٩٠/٢/٢١.

(١٠) الجيوزاليم بوست، ١٩٩٠/٢/٢٣.

(١١) هآرتس، ١٩٩٠/٤/٦.

(١٢) المصدر نفسه، ١٩٩٠/١٠/٣.

(١٣) المصدر نفسه، ١٩٩٠/١١/٢٨.

(١٤) المصدر نفسه، ١٩٩٠/٤/٦.

(١٥) المصدر نفسه، ١٩٩٠/٤/٩.

(١٦) Luttwak, Edward N.; "Defense Planning in Israel", in Newman (Ed.), *Defense Planning Less Industrialized States*, Boston: Lexington Books, 1984, pp. 131-144.

(١٧) هآرتس، ١٩٨٨/٩/٨.

يوميات الحملة الإعلامية الصهيونية على العراق

الماضية، يمكن تلخيص الجهود العراقية في مجال الاسلحة غير التقليدية على النحو التالي:

الاسلحة الجرثومية

كشفت شبكة التلفزيون الاميركية N.B.C. النقاب عن قيام العراق بتطوير اسلحة جرثومية قادرة على تهديد مدن بأكملها، مثل طهران وتل - أبيب. وأوضحت الشبكة، نقلاً عن مصادر الاستخبارات الاميركية، ان العراق يستخدم مصنعاً متطوراً للغاية، مجهزاً بأحدث المعدات الألمانية الاتحادية لصنع اسلحة جرثومية فتاكة. وكشف تقرير التلفزيون الاميركي النقاب عن حصول المصنع العراقي، الواقع في منطقة سلمان باك جنوب بغداد، في العام ١٩٨٥، على ثلاث شحنات من جرثومة «حمى النيل الغربي» من مركز مراقبة الامراض الاميركي الحكومي (U.S. Center for Disease Control) الواقع في مدينة اتلانتا، في ولاية جورجيا الاميركية (جيروزايم بومست، ١٢/٤/١٩٩٠). ويبدو ان ذلك جاء بعد ان علم العراقيون بانتشار تلك الحمى، في الخمسينات، في قاعدتين عسكريتين اسرائيليتين، وقد علق البروفسور نتان غولدبلوم، من دائرة علم الفيروسات في الجامعة العبرية، في القدس، وأحد الذين شاركوا في مكافحة الوباء، في اثناء عمله برتبة مقدم في سلاح الطبابة، فقال: «انتشرت تلك الحمى قبل حوالي ٣٥ سنة، خاصة في الكيبوتسات وبعض معسكرات الجيش، وانتشرت في مصر، أيضاً، في ذلك الحين، ويبدو انها انتقلت من طريق البعوض. وتشمل اعراض المرض ارتفاعاً شديداً في الحرارة وانتفاخ الغدد وتورمها، وأوجاعاً في الرأس. وكانت هذه الاعراض لدى صفار السن تتلاشى خلال اسبوع، أو اسبوعين، ولكنها كانت تتطور لدى البالغين وكبار السن الى التهاب السحايا وهو مرض خطير للغاية». وقدم غولدبلوم تفسيراً محتملاً بشأن اختيار

في الخامس عشر من آذار (مارس) الماضي، اعلن العراق تنفيذ حكم الاعدام ضد الصحافي الايراني الاصل، البريطاني الجنسية، فرزاد بازوفت، على الرغم من نداءات استرحام من جهات غربية عدة، وذلك بتهمة التجسس لحساب اسرائيل وجمع المعلومات عن منشآت عراقية عسكرية حساسة. وبعد اسبوع من ذلك التاريخ، في ٢٢/٣/١٩٩٠، عُثر على د. جيرالد بول، امام منزله في بروكسل، مقتولاً برصاصتين في رأسه. وفي مقابل الضجة الاعلامية الكبيرة التي رافقت اعدام بازوفت، كادت جريمة بروكسل تنلضي دون اي اهتمام يذكر، لولا ان جاءت احداث الايام اللاحقة لتعيد تركيز الاضواء على حياة د. بول، ونشاطه العلمي. فقد اعلنت سلطات الجمارك البريطانية، في ٢٨/٣/١٩٩٠، انها صادرت شحنة تضم ٤٠ صاعقاً من النوع المستخدم لتفجير القنبلة النووية، كانت في طريقها من الولايات المتحدة الاميركية الى العراق. وبعد اسبوعين من ذلك التاريخ، اوقفت الجمارك البريطانية، أيضاً، تصدير شحنة من الانابيب الفولاذية الضخمة كانت في طريقها الى العراق، بحجة انها تشكل جزءاً من مدفع عملاق يعمل العراق على بنائه باشراف خير المدفعية العالمي د. جيرالد بول. وسرعان ما ركزت وسائل الاعلام الاجنبية، والغربية منها بشكل خاص، الاضواء على الجهود العراقية في مجال التسلح وبناء قدرات العراق العسكرية وتزويد جيشه بأحدث الاسلحة التقليدية، وغير التقليدية. وبدأ واضحاً ان هناك جهداً منسقاً، ومكثفاً، تبذله الجهات الاميركية والبريطانية والاسرائيلية ذات العلاقة، من اجل كشف أكبر قدر ممكن من المعلومات عن جهود التسلح العراقي، وتسريب هذه المعلومات الى أجهزة الاعلام الدولية التي، بدورها، تولت نشرها على أوسع نطاق. ومن فيض المعلومات التي حفلت بها الصحف الاسرائيلية، والغربية، خلال الاسابيع الاخيرة

العراقيين هذا النوع بالذات من الجراثيم كمساح
بيولوجي، فقال: «من الجائز تطوير هجين من هذا
الفيروس يكون أكثر خطورة، بحيث يتسبب في مرض
التهاب السحايا لدى كل من يتعرّض له». وأضاف
غولدبلوم موضحاً أنه من الصعب تطوير مصل واقٍ
ضد نوع هجين من الفيروس لا تعرف هويته
بالضبط. وفي حال تمكّن العراقيون من تطوير هجين
من هذا الفيروس، فإن العلماء يكونون بحاجة الى
الحصول على هذا الهجين، من أجل انتاج المصل
الواقى منه (يديعوت احرونوت، ١٣/٤/١٩٩٠).
وأضافت الصحيفة، نقلاً عن خبراء اميركيين قولهم،
ان العراقيين لا يعملون على تطوير فيروس «حمى
النيل» فقط، بل، أيضاً، ميكروبات الكوليرا
والتيفوئيد والجمرة، وهذا الاخير من أخطر الاسلحة
الجرثومية نظراً الى آثاره المدمرة على الانسان
والحيوان معاً، بالإضافة الى قدرة جراثيمه على
المقاومة بشكل لا مثيل له. أما الجهود الاسرائيلية في
مجال الحرب الجرثومية، فيبدو انها تجرى في معهد
سرّي يقع في مستعمرة نس - تسيونا ويعمل، حالياً،
على تطوير مصل مضاد للاسلحة البيولوجية
العراقية (المصدر نفسه).

الاسلحة الكيميائية

على الرغم من الاخبار العديدة المتداولة في
الصحافة العالمية عن استخدام العراق اسلحة
كيميائية في حربه ضد ايران، استهدفت بالتحديد
القوات الايرانية التي احتلت، لفترة من الوقت،
جزيرة الفاو الا ان الاعلان العراقي عن وجود هذه
الاسلحة في حوزة الجيش، والتهديد باستخدامها،
جاء على لسان الرئيس العراقي، صدام حسين،
صراحة، في ٢/٤/١٩٩٠. فقد هدد الرئيس
العراقي، في حضور حشد كبير من ضباط الجيش
العراقي، باحراق نصف اسرائيل بالاسلحة
الكيميائية المزدوج، اذا ما حاول جيشها الاعتداء
على المنشآت والمواقع العسكرية والعلمية العراقية.
وجاء ذلك التهديد في أعقاب الحملة الاعلامية المركزة
في الصحف الغربية التي استهدفت الكشف عن
نشاط التسلح العراقي. وسرعان ما أفاضت
الصحف الاسرائيلية في الكتابة عن الاسلحة
الكيميائية المتوفرة لدى الجيوش العربية، وخاصة
لدى الجيش المصري الذي استخدم هذا السلاح

في الستينات، في اثناء محارب اليمن، ولدى
الجيشين، السوري والليبي. ويتم انتاج هذا النوع
من الاسلحة، التي تسمى القنبلة الذرية للدول
الفقيرة، نظراً لضآلة تكاليف انتاجها، محلياً، حيث
انه من غير المألوف في العالم بيع الاسلحة
الكيميائية. أما تقديم المساعدة، فيتم من طريق
المعلومات او المواد الخام. وتعمل مصانع انتاج
الاسلحة الكيميائية تحت غطاء انتاج مواد مبيدة
زراعية، او ادوية، او ما اشبه. والعراق - حسب
مصادر اميركية - هو البلد الرائد في الشرق الاوسط
في انتاج الاسلحة الكيميائية، وبمعدل سنوي يقدر
بحوالى ١٢ ألف طن (نيوزويك، ٩/٤/١٩٩٠).
وينتج العراقيون غاز الخربل ويضعة أنواع من غاز
الاعصاب، بالإضافة الى مادة السيانيد التي تؤثر في
الدورة الدموية. ويشتري العراق المواد الخام لانتاج
السلاح الكيميائي من شركات خاصة في ايطاليا
والمانيا الاتحادية وسويسرا وهولندا وبلجيكا. أما
السلاح الكيميائي المزدوج، فيتكوّن عادة من
مادتين منفصلتين، لا ضرر لأي منهما على انفراد،
يؤدي اندماجهما في ظروف كيميائية وجوية معينة الى
انتاج مواد تترك آثاراً مدمرة على جسم الانسان.
والسبيل الوحيد الى الوقاية من الحرب الكيميائية،
او الجرثومية، هو الانذار المبكر والتزوّد بملابس
خاصة واقية للرأس والجسم بأكمله، واقنعة للتنفّس
(داهلر، ٥/٤/١٩٩٠). وعلى الرغم من الاشارة الى
توفر الاسلحة الكيميائية لدى عدد من الجيوش
العربية، الا ان مصادر الجيش الاسرائيلي لاحظت
ان مصر لم تستخدم السلاح الكيميائي ضد
اسرائيل في حرب العام ١٩٦٧، ولا في حرب العام
١٩٧٣، عندما كان الجيش الثالث المصري محاصراً
والجيش الاسرائيلي يقف على بعد ١٠١ كيلومتر من
القاهرة. كما ان الجيش السوري لم يستخدم
السلاح الكيميائي، ايضاً، في حرب العام ١٩٧٣.
عندما وصل الجيش الاسرائيلي الى مشارف دمشق.
وتعتقد الاوساط العسكرية الاسرائيلية بأن السبب
يعود الى وجود الرادع النووي الاسرائيلي؛ وبالتالي،
فان الجديد في تهديدات الرئيس العراقي، والخطر
في الوقت عينه، هو انه يضع التهديد بالاسلحة
الكيميائية على قدم المساواة، وعلناً، مع التهديد
الاسرائيلي بالاسلحة النووية (افنير كوهين، داهلر،
٦/٤/١٩٩٠).

ان اعلان سلطات الجمارك البريطانية في ١٩٩٠/٣/٢٨ عن مصادرتها شحنة من المعدات الالكترونية، باللغة الحساسة، كانت في طريقها من الولايات المتحدة الاميركية الى العراق، أعاد تسليط الاضواء على النشاط النووي العراقي. فالشحنة المصادرة هي عبارة عن أربعين جهاز توقيت الكتروني، صغيرة الحجم وبالغة الدقة، تستعمل - بالإضافة الى استخدامات علمية أخرى - كصاعق لاطلاق سلسلة التفاعلات اللازمة لتفجير قنبلة نووية. وتعرف هذه الاجهزة باسم Krytrons، ولا تصنع الا في الولايات المتحدة الاميركية، ويخضع تصديرها لتصريح خاص من السلطات الاميركية (انترنشنال هيرالد تريبيون، ١٩٩٠/٣/٢٩).

وأعتبر المراقبون الغربيون ان الكشف عن هذه الشحنة يشكل دليلاً جديداً ملموساً على محاولات العراق الجديدة في مجال تطوير وانتاج اسلحة نووية، وذلك من خلال شراء المعدات والاجهزة اللازمة لذلك من السوق العالمي، ومن كبار الشركات الغربية والدول الشرقية، على حد سواء، بدلاً من محاولة انتاجها داخل العراق (المصدر نفسه، ١٩٩٠/٤/٤).

أما اسرائيل، فلا يبدو انها فوجئت بهذا الكشف، بل أكدت المعلومات الامنية التي سربت لها الى الصحافة المحلية ان اسرائيل تتعقب النشاط النووي العراقي منذ العام ١٩٧٩، عندما قام عملاء الموساد في فرنسا بتفجير معدات نووية كان من المفترض شحنها الى العراق؛ وتبع ذلك مقتل عالم مصري في باريس، بتاريخ ١٩٨٠/٦/١٤، كان يعمل في مجال النشاط النووي العراقي؛ وأخيراً قصف المفاعل النووي العراقي «اوزيراك» في ١٩٨١/٦/٧، بعد جولة استطلاعية للطيران الاسرائيلي في ١٩٨٠/٩/٣٠ (معاريف، ١٩٩٠/٤/٦).

ويبدو ان اسرائيل لم تكف بتدمير المفاعل النووي، بل سعت، أيضاً، الى تطوير أية محاولة للتعاون بين العراق ودول المنطقة في مجال البحوث النووية. فقد ذكرت صحيفة «هآرتس» الاسرائيلية (١٩٩٠/٤/٩)، نقلاً عن «الواشنطن بوست» الاميركية (١٩٩٠/٤/٨)، ان اسرائيل والهند بحثتا، في أوائل الثمانينات، في امكانات التنسيق ضد أي تهديد نووي. وأشارت هذه

الاتصالات، التي قامت بها اجهزة المخابرات لدى الطرفين، مخاوف الباكستان، التي أرسلت، بدورها، تأكيداً سرياً الى اسرائيل بأنها لن تسخر قدراتها النووية، اطلاقاً، بهدف انتاج «قنبلة اسلامية» يمكن ان تستخدم ضد اسرائيل، على الرغم من العروض الليبية السخية، آنذاك، لتمويل انتاج مثل هذه القنبلة. كما وافقت الباكستان، أيضاً، بهدف ازالة مخاوف اسرائيل، على اقامة علاقات دبلوماسية سرية معها. وفي تلك الاثناء، قام عدد من المسؤولين الاسرائيليين، بينهم مدير عام مكتب رئيس الحكومة آنذاك، ابراهيم طبر، بزيارة كراتشي وعقدوا عدداً من الصفقات التجارية، والعسكرية، بين الجانبين.

ويبدو ان العراق، وبسبب انشغاله بالحرب مع ايران، لم يحاول اعادة بناء المفاعل النووي حتى العام ١٩٨٧، عندما توجه الى فرنسا للحصول على مساعدتها في هذا المجال، ولكن امتناع فرنسا عن تقديم هذه المساعدة جعل العراق يتوجه الى الصين التي كانت تعمل مع الباكستان في مجال التطوير النووي، بالإضافة الى محاولات الاستفادة من الاسواق الغربية، وتستند الجهد العراقية، في المجال النووي، الى كمية ١٢ كيلوغراماً من اليورانيوم المشبع بقيت سليمة بعد تدمير المفاعل النووي في العام ١٩٨١. ويمكن من هذه الكمية صناعة قنبلة، أو اثنتين (اهرون ليفران، جيموزايم بوست، ١٩٩٠/٤/١٢).

أما اسرائيل، التي ترفض التوقيع على معاهدة الحد من انتشار الاسلحة النووية، أو السماح لاية هيئة دولية بمراقبة نشاطها النووي، فان التقديرات العالمية تشير الى امتلاكها عدداً من القنابل النووية يتراوح ما بين ٢٠ - ١٠٠ قنبلة، أو أكثر. وكانت اسرائيل وافقت، في العام ١٩٨٤، على اعادة شحنة من اجهزة التفجير Krytrons الى الولايات المتحدة الاميركية، بعد اكتشاف امرها، على الرغم من ادعائها، آنذاك، بأن تلك الاجهزة كانت لأغراض سلمية (انترنشنال هيرالد تريبيون، ١٩٩٠/٣/٢٩).

وتعتقد اسرائيل بأن الخيار النووي غائب في الطرف العربي؛ فالجيشان، المصري والسوري، لا يملكان اسلحة نووية؛ كما ان السعودية، التي حاولت، في بداية السبعينات، الحصول على سلاح نووي، عدلت عن تلك المحاولة نتيجة ضغوط اميركية. وبالتالي، فان العراق هو البلد العربي الوحيد، حالياً، الذي يحاول «اللعب خارج

القواعد المعترف بها في المنطقة، والقائمة على أساس «مبدأ بيفن» القائل بعدم السماح لاية دولة عربية بتطوير سلاح نووي. وهنا، بالذات، تكمن أهمية المعلومات التي كُشفت، مؤخراً، عن مساعي العراق الى تطوير قدراته النووية، والتي من شأنها، لو قُدِّر لها النجاح، ان تخلق توازناً جديداً في المنطقة يحصر اسرائيل من تفوقها العسكري المطلق (عمانونيل روزن، معاريف، ١٩٩٠/٤/٦).

المدفع العملاق

الى جانب الجهود المتواصلة من اجل الحصول على اسلحة وذخائر غير تقليدية (جرثومية وكيميائية ونووية) تبذل الدول المعنية جهوداً مساوية من اجل تطوير وسائل حديثة بالغة الدقة والسرعة والكفاءة، لايصال هذه القنابل الى اهدافها. وفي هذا المجال، تحتل الطائرات حاملة القذائف والصواريخ بعيدة المدى والمدفعية المتطورة أهمية خاصة. ومن هنا، أيضاً، يمكن فهم الحساسية الخاصة التي تبديها اسرائيل تجاه أية محاولة عربية لتحقيق تقدّم استراتيجي، أو تطوير امكاناتها الخاصة، وحرصها على احباط هذه المحاولات، كما ظهر مؤخراً، في حادثة «المدفع العملاق».

بعد اسبوعين من مصادرة الكبسولات الالكترونية في مطار هيثرو البريطاني، أعلنت سلطات الجمارك في ميناء ميدلزبور، بتاريخ ١٩٩٠/٤/١١، انها قامت بايقاف تصدير شحنة من الانابيب الفولاذية الضخمة (عدها ثمانية) الى العراق، بحجة انها قد تستخدم لبناء مدفع عملاق. وصدرت الصحف الاسرائيلية، بتاريخ ١٩٩٠/٤/١٣، حافلة بمختلف التفاصيل عن «المدفع العملاق» وعلاقة د. بول، الذي قتل قبل ثلاثة اسابيع في بروكسل، بتطوير ذلك المدفع لحساب العراق. ان دور جهاز المخابرات الاسرائيلية (الموساد) لا حاجة الى تاكيد، سواء بالنسبة الى مقتل العالم الكندي الاصل، الاميركي الجنسية، أو الكشف، في الوقت المناسب، عن المعدات الالكترونية والانابيب الفولاذية المتجهة الى العراق، أو تسريب المعلومات المناسبة لأجهزة الاعلام العالمية. والواضح ان عملية الكشف هذه، التي تمت بتنسيق تام، وثيق، مع المخابرات الاميركية، والبريطانية،

كانت تهدف، ضمن امور اخرى، الى ردع الشركات الاجنبية عن مواصلة التعاون مع العراق في جهوده العسكرية والعلمية. ويتضح من المعلومات المتوفرة لدى الصحف الاسرائيلية ان د. بول، المولود في اونتاريو - كندا قبل ٦٢ عاماً، هو واحد اكبر الخبراء في العالم في مجال المدفعية، وتطويرها. وكان، في الستينات، عمل مع الجيش الاميركي في مشروع Harp 1, 2 لتطوير مدفع فضائي قادر على اطلاق قذيفة، وزنها بضعة مئات من الكيلوغرامات، الى مدار فضائي. وتمت تجربة هذا المدفع فعلاً، ونجاح، في قاعدة اميركية للتجارب في جزيرة باربانوس الكاريبية، وفي كندا. الا ان اهتمام الجيش الاميركي، آنذاك، بتطوير الصواريخ بعيدة المدى، وصابرة القنارات، ادى الى اهمال هذا المشروع، وبالتالي الى توجيه جهود العالم الكندي باتجاه جنوب افريقيا، التي طوّرت حسابها مدفع جي - ٥، والذي بيع، لاحقاً، الى العراق. وعلى اثر حرب العام ١٩٧٣، وجهت اسرائيل دعوة الى د. بول لالقاء سلسلة من المحاضرات لجمهور من العسكريين والمدنيين عن آخر ما توصل اليه في مجال تطوير المدفعية. واستمر التعاون بينه وبين اسرائيل سنوات عدة، تمكنت الاخيرة، خلالها، من تطوير سلاح المدفعية لديها، وادخال تحسينات هامة للغاية على مدى القذائف المدفعية التي يستخدمها الجيش الاسرائيلي، وذلك باعتراف اللواء (احتياط) ابراهام بار - دافيد، ضابط المدفعية الرئيس سابقاً، الا ان خشية الشركة الكندية - الاميركية لبحوث الفضاء (S.R.C.) التي كان يعمل معها د. بول من خسارة عقودها مع عدد من الدول العربية، كالسعودية ومصر، ادى الى قطع العلاقة مع اسرائيل، واستمرارها، في المقابل، مع جنوب افريقيا. وهنا، أيضاً، واجه العالم الكندي بعض المتاعب، بسبب الحظر المفروض من جانب الولايات المتحدة الاميركية على التعامل مع دولة جنوب افريقيا العنصرية. وواجه د. بول حكماً بالسجن لمدة عام، نفذ ستة شهور منها فعلياً. وبعد خروجه من السجن، انتقل الى بلجيكا ليواصل بحوثه العلمية، وجهوده في مجال تطوير سلاح المدفعية، وتسويق منتجات شركته الى مختلف انحاء العالم. وفي العام ١٩٨٨، أصدر د. بول، بالاشتراك مع صديقه القديم تشارلز مورفي، كتاباً ضمّنه خلاصة

دراساته وبحوثه في مجال تطوير المدفعية، ويظهر منها ان النموذج الذي صنعه في الستينات بدمج مدافع بحرية وتعديلها يعتمد، أصلاً، على نموذج ألماني كان النازيون توصّلوا اليه لقصف العاصمة البريطانية، من على الاراضي الفرنسية، في اواخر الحرب العالمية الثانية. وفي تلك الاثناء، بدأت علاقة د. بول بصورة وثيقة مع بغداد، حيث تولّى الاشراف على مشروع «بابل» العراقي لبناء المدفع العملاق (معلّوف، ٢٢/٤/١٩٩٠)، الذي يصل طوله الى حوالي ٤٠ متراً (أي بطول الاسطوانات الفولاذية المصادرة في بريطانيا)، ويبلغ قطره حوالي ٢٢ بوصة، أي ضعف قطر سبطانة المدفع الاصلي الذي تمّت تجربته في اواخر الستينات. ويبلغ مدى هذا المدفع حوالي ١٦٠٠ كيلومتر؛ كما انه قادر على اطلاق اقمار اصطناعية الى مدارات حول الارض. وكشفت مصادر أمنية اسرائيلية عن ان الصحافي الايراني الاصل، البريطاني الجنسية، بازوفت، كان جُنْدَ لجمع معلومات عن مدى علاقة د. بول مع العراقيين العام ١٩٨٨ (داغلز، ١٥/٤/١٩٩٠). وذكر بعض المصادر ان المدفع العملاق يحتاج، في اثناء عملية اطلاق القذيفة التي يصل طولها الى متر، الى سلسلة من التفجيرات الصغيرة المتواصلة دقيقة التوقيت، الامر الذي يشير الى احتمال استخدام الصواعق التي ضبّطت سابقاً في مطار هيثرو لهذه الغاية. كما ذكرت شركة وولتر سومرز البريطانية ان من المحتمل ان تكون باعت العراق، في تشرين الاول (اكتوبر) الماضي، اجهزة تدخل في تصميم المدفع العملاق. والمقصود هو اجهزة ارتداد هايبروليكية تساعد في امتصاص الضغط الهائل الناتج عن انطلاق القذيفة (جبروناليم بوست، ١٨/٤/١٩٩٠). أما الغرض الحقيقي للانابيب الفولاذية الضخمة التي حصل العراق على ٤٤ قطعة، من اصل ٥٢ قطعة، صنعتها شركة فورجماسترز البريطانية وصارت الجمارك آخر شحنة منها، فقد ترددت ثلاث نظريات حوله:

○ نظرية رجال الجمارك البريطانية، القائلة ان الانابيب مخصصة لبناء مدفع عملاق يبلغ طول سبطانته ٤٠ متراً، وقطره حوالي المتر، ويستطيع هذا المدفع اطلاق قذائف بعيدة المدى تصل رؤوساً كيميائية، أو نووية، أو اطلاق صواريخ الى مدارات

حول الارض. وأشار بعض التقارير الى حصول العراق على نموذجين أوليين لهذا المدفع.

○ النظرية الثانية تقول ان الانابيب، بأكملها، مخصصة لبناء جهازين، يضم كل منهما ٢٦ انبوباً، وسينتج عن دمجها معاً مدفع عملاق يبلغ طول سبطانته ١٥٦ متراً. وعلى الرغم من ان بعض خبراء القذائف البالستيكية أشار الى امكان وجود مدفع بهذه المواصفات، إلا ان التقنية المطلوبة لانتاجه لا تتوفر على الاغلب، لدى العراق.

○ النظرية الثالثة التي كان يتمسك بها رجال وزارة الصناعة والتجارة البريطانية تقول ان الانابيب مخصصة، بالفعل، لأغراض صناعية نظمية. وقدم رجال الجمارك بعض التعديل على هذه النظرية بقولهم ان الشحنات الاولى من الانابيب الفولاذية، ومجموعها ٤٤ انبوباً، كانت، بالفعل، لأغراض صناعية، واستهدف العراق استخدامها «كغطاء» للشحنة الاخيرة التي ضمّت انابيب المدفع العملاق، والتي صاندها رجال الجمارك البريطانية (يكير تسور، داغلز، ٢٠/٤/١٩٩٠). مصادر رفيعة المستوى في الجهاز الامني الاسرائيلي ألقت شكوكاً حول ما اذا كان المقصود، بالفعل، مدفعاً عراقياً. وقال العميد (احتياط) عويد طيرا، وهو ضابط مدفعية رئيس سابقاً، ان القذيفة التي تطلق من مدفع ذي سبطانة ضخمة الى هذا الحد تكون بحاجة الى توجيه. والمدفع الذي يطلق قذيفة باليستكية الى مدى ١٦٠٠ كيلومتر لا يمكن ان يصيب أهدافاً محدّدة، بل يفارق عشرات الكيلومترات. وهذا يعني، حسب قول العميد طيرا، انه يجب اضافة جهاز توجيه الى قذيفة من هذا النوع (وهو ما حاول العراق الحصول عليه بالفعل من شركة وولتر سومرز البريطانية) الى جانب شحنة دفع اضافية، لكي تصل الى ذلك المدى البعيد؛ وبالتالي، فان المقصود هو صاروخ. وأضاف العميد طيرا ان المدفع يعاني من نواقص عديدة مقارنة بمنصّة اطلاق الصواريخ. فهو أثقل وزناً، وأكثر عرضة للاصابة بقذائف الطرف الآخر، ودقته أقل بكثير (داغلز، ١٢/٤/١٩٩٠).

الصواريخ البالستيكية

أعاد خطاب الرئيس صدام حسين، بتاريخ

من شهرين (يديعوت احرونوت، ١٧/٤/١٩٩٠).
أما العثور على موقع لاختبار صواريخه بعيدة المدى،
فيبدو ان العراق يحاول الحصول على موافقة
موريتانيا الواقعة على ساحل المحيط الاطلسي لاجراء
التجارب على أرضها التي تقارب مساحتها مليون
كيلومتر مربع، وتكثر فيها الصحاري الشاسعة.

الرد الاسرائيلي

الرد الاسرائيلي على خطاب الرئيس العراقي
وتهديداته ضد اسرائيل، وما رافق ذلك من حملة
اعلامية مركزة للكشف عن جهود العراق في مجال
الاسلحة غير التقليدية، تلخص في ثلاثة محاور:
عملياً، باطلاق القمر الاصطناعي «افق - ٢»؛
واستراتيجياً، على صعيد التعاون الاسرائيلي -
الاميركي في برنامج «حرب النجوم»؛ ولفظياً،
من خلال تصريحات كبار المسؤولين السياسيين
والعسكريين.

١ - القمر الاصطناعي «افق - ٢»: (انظر
تقريراً خاصاً عنه في هذا العدد، ص ١٠٤ - ١٠٧).

٢ - صاروخ «حيثس» (السهم) وبرنامج
«حرب النجوم»: استغلت اسرائيل تصريحات
الرئيس العراقي للتركيز على دورها الفعال
والحساس ضمن برنامج «حرب النجوم» الاميركي؛
ذلك الدور الذي يهتم، أساساً، بتطوير الصاروخ
«حيثس» المضاد للصواريخ، وفي مقالة تفصيلية
نشرت في صحيفة «جيرزاليم بوست»، بتاريخ
١٣/٤/١٩٩٠، تحدث مدير برنامج السياسة
الاميركية الخارجية والدفاعية في مركز يافيه
للدراسات الاستراتيجية في جامعة تل - ابيب، د.
دور غولد، عن دور اسرائيل في برنامج «حرب
النجوم» الذي انضمت اليه في العام ١٩٨٥، الى
جانب ١٧ دولة أخرى حليفة للولايات المتحدة
الاميركية. وعلى الرغم من ان احداً لم يهتم، في
البداية، بالنشاط الاسرائيلي ضمن مشروع صاروخ
«السهم»، خاصة بعد التوقيع، في كانون الاول
(ديسمبر) ١٩٨٧، على معاهدة الحد من انتشار
الاسلحة النووية متوسطة المدى، إلا ان تطور
الاحداث في الشرق الاوسط سلط الاضواء على ذلك
المشروع، وأهميته. ففي شباط (فبراير) ١٩٨٨،
استخدم العراق صواريخه من طراز «الحسين»

٢/٤/١٩٩٠، تركيز الاضواء على جهود العراق
الحثيثة في مجال التزود بالصواريخ بعيدة المدى،
والقادرة على حمل رؤوس جراثيمية وكيميائية ونووية،
بالاضافة الى جهود دول عربية أخرى. فقد حصلت
المملكة العربية السعودية، قبل سنتين، على حوالي
٦٠ صاروخاً صينياً من طراز «سي.اس.اس - ٢»
ايسث وند، التي تصل الى مدى ثلاثة آلاف كيلومتر
تقريباً، على الرغم من اعتبارها من جيل الصواريخ
القديمة. وتحاول ليبيا الحصول على صواريخ
برازيلية متوسطة المدى من طراز اس.اس - ٣٠٠،
فيما لم تنجح سوريا، حتى الآن، في تحديث
ترسانتها من الصواريخ السوفياتية من طراز سكود
واس. اس - ٢١ (نيوزويك، ٩/٤/١٩٩٠). أما
العراق، فقد حقق انجازات بالغة الأهمية في مجال
تطوير صواريخ متوسطة، وبعيدة، المدى، بحيث
أصبح مخزون ما لديه من الصواريخ يضم الأنواع
التالية، كما أوردتها صحيفة «معاريف»
(٢/٤/١٩٩٠)، التي أضافت ان اسرائيل تتابع
تطور صناعة الصواريخ العراقية باهتمام شديد،
وان الحكومة الاسرائيلية المصفورة تتلقى تقارير
اسبوعية عن هذا الموضوع: «سكود - ٢»، ومداه
٢٠٠ كيلومتر، وهو سوفياتي الصنع؛ «الحسين»،
ومداه ٦٥٠ كيلومتراً، وهو تطوير عراقي لصاروخ
سكود - ١ السوفياتي؛ «بدر ٢٠٠٠»، ومداه ٧٠٠ -
٨٠٠ كيلومتر؛ ويعرف، أيضاً، باسم كوندور - ٢،
وهو انتاج ارجنتيني - مصري - عراقي مشترك، تابع
العراق تطويره بمعونة المانية اتحادية بعد انسحاب
الارجنتين ومصر لضغوط مالية؛ «العباس»، ومداه
٩٠٠ كيلومتر، وهو تطوير عراقي لصاروخ سكود -
٢ السوفياتي؛ «البرق»، ومداه مئة كيلومتر، وهو
النموذج الاصيل لصاروخ ارض - جو سام - ٣؛
«العابد»، ومداه ١٥٠٠ - ٢٠٠٠ كيلومتر، ويطلق
على ثلاث مراحل، وما زال قيد التجربة؛ «تموز - ١»،
ومداه حوالي ١٨٥٠ كيلومتراً، وما زال قيد التجربة،
ايضاً.

وكان العراق اعلن، في كانون الاول (ديسمبر)
الماضي، عن قيامه بتجربة اطلاق صاروخ فضائي،
فيما رأى الخبراء ان العراق يستكمل الاعداد
لارسال أول قمر اتصالات («عابد - ٢») يعمل على
ثلاثة مراحل، ويمكنه ان يبقى في الفضاء لأكثر

ضد المدن الإيرانية؛ وحصلت السعودية، في الشهر التالي، على صواريخ سي.اس.اس - ٢ الصمينة بعيدة المدى (٢٥٠٠ كيلومتر) . وعلى الاثر قفزت حصّة اسرائيل من مجموع نفقات برنامج «حرب النجوم» على الشركاء الآخرين الى ٥٠ بالمئة، في حين لا يتجاوز نصيب كل من ألمانيا الاتحادية وبريطانيا نسبة ٢٠ بالمئة. وتتولّى الولايات المتحدة الأميركية، حالياً، تغطية نسبة ٨٠ بالمئة من تكاليف برنامج صاروخ «حيثس» البالغة ١٥٨ مليون دولار. إلا أن الضغوط المالية التي تواجهها الادارة الأميركية الحالية، واتجاهها نحو خفض النفقات العسكرية بشكل خاص، وضع برنامج الصاروخ الاسرائيلي في وضع دقيق للغاية، خاصة وأن بعض المسؤولين العسكريين في وزارة الدفاع الأميركية يعتبرون الصاروخ جزءاً من شبكة دفاع اقليمي، لم تعد الولايات المتحدة الأميركية في حاجة اليه ضمن اجواء الانفراج الدولية (رؤوبين فدهتسور، هارّيس، ١٩٩٠/٤/١١). وبالتالي، اعتبرت اسرائيل ان مصير الصاروخ «حيثس» واستمرار تمويله من جانب الولايات المتحدة الأميركية، يكاد يتوقف على اقتناع وزارة الدفاع الأميركية بأن انتشار الصواريخ والاسلحة غير التقليدية في الشرق الاوسط يشكل تهديداً مباشراً للمصالح الأميركية في المنطقة (اللفظ وحماية الاسطول الاميركي في البحر الابيض المتوسط والخليج)؛ وبالتالي، فإن مواصلة مشروع «حيثس»، ونجاحه، هما احد الضمانات الاكيدة لمواجهة هذا الخطر المباشر. ومن هنا يتضح حرص اسرائيل على تسليط الاضواء، بكثافة، على تهديدات الرئيس العراقي، وبرامج التسلّح المتعددة التي يتابعها، والتأكيد أن الخطر من وراء هذه التهديدات لا ينحصر في اسرائيل وحدها، بل ويمتد ليشمل دولاً أخرى في المنطقة ذات ارتباطات اميركية مباشرة، كتركيا وايران والباكستان وغيرها. وتتوقع مصادر أمنية اسرائيلية ان تتم اقامة شبكة من صواريخ «حيثس» في مواقعها المحددة داخل اسرائيل خلال ٤ - ٦ سنوات (ينديعوت احرونوت، ١٩٩٠/٤/٨).

ويبدو ان التعاون الاسرائيلي - الاميركي في برنامج «حرب النجوم» لا يتوقف، فقط، على تطوير الصاروخ «حيثس» المضاد للصواريخ. فقد تحدث مدير برنامج «حرب النجوم»، الجنرال جورج

مونييهان، في محاضرة القاها في واشنطن، في اثناء اجتماع بشأن التعاون بين الصناعات العسكرية الاميركية والاسرائيلية، عن مدفع تعمل اسرائيل على تطويره بالتعاون مع الولايات المتحدة الاميركية. ويقوم علماء في مركز البحوث النووية في ناهال سوريك بتطوير هذا المدفع الذي تبلغ سرعة انطلاقه أربعة أضعاف ما هو معروف في العالم الآن. وكانت بداية تطوير هذا المدفع، الذي يطلق عليه اسم Hyper Velocity قبل حوالي ثماني سنوات. ويعمل هذا المدفع على أساس تفاعل كهربائي - حراري يمكن بواسطته توليد غاز مؤين (يحتوي على أيونات) تحت ضغط عالٍ وحرارة مرتفعة. ويتم بث هذا الغاز في سبطانة المدفع خلف القذيفة، بحيث يعطيها ذلك تسارعاً عالياً. وفي حال نجاح هذه التجارب يصبح بالإمكان استخدام مدفع تقليدي لاطلاق قنابل عادية بسرعة تقارب ستة كيلومترات في الثانية، أي أربعة أضعاف سرعة القذائف في المدافع التقليدية حالياً (هارّيس، ١٩٩٠/٤/١٥).

٣ - تصريحات المسؤولين الاسرائيليين: على الرغم من الخطر الواضح في تهديدات الرئيس العراقي، وفي المعلومات التي تناقلتها وسائل الاعلام العالمية عن برامج التسلّح للجيش العراقي وغيره من الجيوش العربية، إلا ان تصريحات المسؤولين الاسرائيليين حرصت على انكار عامل المفاجأة، والتشديد على ضرورة ضبط النفس، وعدم التهويل، أو التخفيف، من حجم الخطر الذي يواجه اسرائيل. قال رئيس الحكومة، اسحق شامير، ان اسرائيل تعرف كيف تدافع عن نفسها في مواجهة ما أسماه «العدوانية» العراقية، كما فعلت في الماضي وأفشلت جميع المبادرات المعادية ضدها. وأضاف شامير ان تصريحات الرئيس العراقي تكشف، مجدداً، الحقيقة الاساسية في جوهر الوضع في الشرق الاوسط، وهي العداء المتطرف ضد اسرائيل والرغبة في تدميرها. وذكر انه في حين تسود في العالم رياح السلام، ويتحدث الجميع عن التعاون، تُسمع في الشرق الاوسط التهديدات الاكثر خطورة. وصدر عن وزير الخارجية، موشي ارنس، تصريحاً مشابهاً. وانضم اليهما الناطق بلسان وزارة الخارجية، الذي أضاف أنه من المناسب ان يقوم «العالم المتحضر» بالعمل لضمان «عدم اعطاء الرئيس العراقي فرصة

وأعرب شامير، في لقاء مع أعضاء وفد برلماني من سويسرا، عن اعتقاده بأن الرد الدولي على كلمات الرئيس صدام تجاه إسرائيل لم يكن كافياً. وأضاف أن العالم تصرف «بصورة سلبية» عندما استخدم العراقيون سلاحاً كيميائياً في حربهم ضد إيران. واعتبر شامير أن ذلك الصمت هو الذي سمح لرئيس العراق بالتهديد باستخدام سلاح كيميائي ضد إسرائيل. وأضاف مؤكداً أن إسرائيل ليست مذعورة من تلك التهديدات، وأنها أثبتت، في الماضي، قدرتها على «الدفاع عن نفسها»، وأنها تملك الوسائل لتحقيق ذلك (المصدر نفسه، ٤/٤/١٩٩٠). وأجرت صحيفة «معاريف» (١٢/٤/١٩٩٠) مقابلة خاصة مع رئيس الحكومة الإسرائيلية، تحدث فيها عن أوضاع الحكومة، وتطرق إلى التهديدات العراقية، مؤكداً «أن هناك مبرراً للقلق تجاه كل ما يصلنا عن العراق، حيث أننا نعرف الشخص الذي يطلق تلك الأصوات ويدير، بصورة مطلقة، شؤون تلك الدولة؛ كما أننا نعرف، أيضاً، طاقات العراق». ورداً على سؤال بشأن الأسلحة غير التقليدية الموجودة في حوزة العراق، قال شامير، بأسلوب المتعمد بالنشاطات السرية الاستخباراتية: «أنه تهديد خطر». وأضاف، أن إسرائيل تعمل باتجاه أن تكون على استعداد للتصدي أمنياً لهذا التهديد؛ كما تبذل جهوداً سياسية بهدف أن تقوم المجموعة الدولية، بأكملها، بحث العراق على التوقف عن السير في هذا الاتجاه، مشيراً بذلك إلى اجتماعات وزير الخارجية، موشي أرنس، مع السفيرين، الأميركي والسوفياتي، لهذه الغاية.

من جهته، اعتقد وزير الدفاع الإسرائيلي السابق، اسحق رابين، بأن تشديد الرئيس العراقي على أن تهديداته تصبح واردة فقط في حال قيام إسرائيل بمهاجمة العراق، يشير إلى إدراكه أن العراق لا يملك سلاحاً نووياً، ولكنه حذر من مجرد الاعتماد على هذه الحقيقة، حيث أن العراق «يملك سلاحاً شديداً فعالاً» (هآرتس، ٣/٤/١٩٩٠). أما زعيم حزب العمل، شمعون بيرس، فنصح الزعيم العراقي «بالبحث عن وسائل أخرى غير عسكرية» للتعامل مع إسرائيل (افترناشونال هيرالد تريبيون، ٤/٤/١٩٩٠).

وانتهجت المصادر الامنية الاسرائيلية، أيضاً، خطأ مماثلاً من حيث التشديد على عامل الردع الاسرائيلي، وعدم المفاجأة، والاستعداد التام على صعيد الدفاع المدني. ففي مقابلة خاصة مع صحيفة «يديعوت احروניות» (٦/٤/١٩٩٠)، تحدث رئيس الاركان الاسرائيلية، الجنرال دان شومرون، بأسهاب، عن التهديد العراقي، فقال: «أفضل عدم المغالاة في أهمية هذا الخطاب. فهو يتضمن تعبيراً عن المخاوف مما قد نقوم به، ومحاولة ردعنا عن القيام بذلك، أكثر مما تضمن تهديداً مباشراً لنا». وأضاف شومرون، أن ما يثير اهتمام إسرائيل، حالياً، هو قيام العراق ببناء قدرات ذاتية استراتيجية حقيقية تركز على أسلحة كيميائية، وصواريخ أرض - أرض بعيدة المدى، وطائرات هجومية حديثة، بالإضافة إلى سعيها إلى الحصول على أسلحة جريثومية أيضاً. ورأى شومرون أن العراق، الذي يرغب في احتلال مكانة قيادية في العالم العربي، يسعى إلى تحقيق ذلك من خلال تقليص حرية العمل العسكرية لدول أخرى في المنطقة كإيران وسوريا وتركيا، إلى جانب إسرائيل، مقابل التمتع بحرية العمل في الأردن مثلاً (تحريك الصواريخ العراقية إلى نقطة H-2 المحاذية للحدود مع الأردن)، وفي لبنان أيضاً. وأضاف شومرون أن التعاون الأردني - العراقي، في المرحلة الحالية، جاء نتيجة شعور الأردن بالحاجة إلى مظلة عسكرية عراقية على اثر النداءات التي تردت داخل إسرائيل مؤخراً، مطالبة باعتبار الأردن الوطن البديل للفلسطينيين. أما عن الرد الاسرائيلي على هذه التهديدات، فاكتمل رئيس الاركان الاسرائيلية بالإشارة إلى حصول إسرائيل على شبكات متطورة للغاية للأنذار المبكر، بالإضافة إلى قدرتها على توجيه ضربة هجومية بالغة الدقة، وتوفير قدرة رادعة (على المستوى الاستراتيجي) واستعداد كامل للدفاع المدني لحماية الجبهة الداخلية.

وضمن الاطار ذاته، تحدث نائب رئيس الاركان، اللواء ايهود براك، في اثناء تقديمه خطة العمل السنوية الجديدة للجيش الاسرائيلي، والتي تضمنت تخفيض أيام خدمة الاحتياط بنسبة سبعة بالمئة. قال براك: «أن [الرئيس] صدام حسين هو اليوم زعيم محنك، وعاقل، ويدرك حدود القوة

أكثر من أي وقت مضى... وحسب تقديرنا، فإنه سيفكر مرتين، وأكثر، قبل أن يقرر استخدام سلاح كيميائي ضد إسرائيل، وذلك لأسباب يعرفها جيداً أكثر من معرفة مواطني إسرائيل أنفسهم» (معاريف، ١٩٩٠/٤/٨).

وتناول رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية سابقاً الرئيس الحالي لمركز الدراسات الاستراتيجية في جامعة تل - أبيب، اللواء (احتياط) اهرن ياريف، الموضوع عينه، فقال: «أن من الضروري عدم النظر إطلاقاً إلى تهديدات [الرئيس] صدام حسين على أنها فارغة المضمون». واعتبر ياريف أن توقيت التهديدات العراقية يرتبط بما أعلنته السلطات البريطانية عن مصادرة شحنات ومعدات الكترونية وعسكرية للعراق، وحاجته «إلى استعراض العضلات»، خاصة بعد انقضاء عامين على وقف الحرب مع إيران دون التوصل إلى اتفاق نهائي في هذا المجال. وأضاف ياريف: «أني اعتقد بأن إسرائيل ليست المشكلة الرئيسية لصدام، أنه يستخدمها ذريعة. ومع ذلك، فإننا لا نستطيع أبداً تجاهل حقيقة أن قدرات العراق تثير القلق بالتأكيد؛ ذلك أنه يملك رؤوساً كيميائية، بالإضافة إلى صواريخ بعيدة المدى من إنتاج عراقي، ودون الاعتماد على أية جهة خارجية» (هآرتس، ١٩٩٠/٤/٤).

كما حذر رئيس سابق آخر لشعبة الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية، هو اللواء (احتياط) عضو الكنيست يهوشوع ساغي، من الاستهانة «بالتحذيرات الاستراتيجية التي تصلنا عبر موجات الاثير. فهذا ما فعله [الرئيس انور] السادات عندما تحدث عن سنة الحسم قبل حرب [يوم] الغفران»، وأضاف، أن الرئيس العراقي «له حساب مفتوح مع إسرائيل، التي قصفت المفاعل الذري العراقي، ودمرتة، في العام ١٩٨١ (المصدر نفسه).

ودعا البروفيسور يحزقيئيل درور، من الجامعة العبرية، إسرائيل إلى المبادرة إلى منع أية دولة عربية من تطوير سلاح نووي، سواء أكانت تلك المبادرة بعمل إسرائيل مباشرة أم من طريق الدول العظمى (معاريف، ١٩٩٠/٤/٤).

وتناول نائب رئيس مركز يافيه للدراسات

الاستراتيجية في جامعة تل - أبيب، البروفيسور يوسف ألبير، موضوع انتشار الأسلحة غير التقليدية في منطقة الشرق الأوسط، وذلك في مقابلة هامة مع صحيفة «هآرتس» (١٩٩٠/٤/١)، فأكد أن جميع المعلومات التي تناولتها الصحف، مؤخراً، في هذا المجال، ليس فيها أي جديد بالنسبة إلى إسرائيل. وأضاف، أن المعلومات الخاصة بالعراق «يجب أن تثير قلق سوريا وإيران ودول الخليج، وليس إسرائيل وحدها». ورد على الاخبار التي ذكرت أن العراق أقام منصات إطلاق صواريخ على حدوده مع الأردن، قائلاً: «لا شك في أن العراقيين يخشون من محاولة إسرائيلية أخرى لاستخدام القوة لمنع بلدهم من تطوير تقنية نووية. ولكن من الجائز أن ذلك الإجراء جاء، أيضاً، على خلفية مخاوف الملك حسين من نوايا إسرائيلية لتنفيذ مخطط 'الأردن هو فلسطين'... واحتمال آخر، هو أن [الرئيس] صدام حسين... يحاول أن يرسل إلينا إشارة بأن العراق عاد، مجدداً، ليكون لاعباً رئيساً في الصراع الإسرائيلي - العربي». واستبعد ألبير أن يؤدي قصف المفاعل النووي العراقي، مجدداً، إلى حل المشكلة. وطالب بضرورة مراقبة الأسلحة وضبطها على المستوى الإقليمي، وذلك «بأن تبادر الدول العظمى إلى وضع ترتيبات لمنع انتشار أسلحة غير تقليدية في الشرق الأوسط. كما يتوجب على إسرائيل تأييد تلك الخطوة... ولكن مرحلة كهذه تستوجب حواراً بين الدول ذات العلاقة؛ وهذا لا يمكن تحقيقه إلا إذا عملنا على حل المشكلة الفلسطينية. إن استمرار الجمود في المسار السياسي، من شأنه، بالتأكيد، أن يؤدي إلى وضع يفلت فيه سباق التسلح في الشرق الأوسط من أية سيطرة».

بالمعنى عينه، تقريباً، تحدث البروفيسور ادوارد لوتواك، من معهد الدراسات الاستراتيجية في واشنطن، والمقرب من أوساط وزارة الدفاع الأميركية، الذي ألمح إلى إمكانية أن تتأثر علاقات العراق التجارية مع الولايات المتحدة الأميركية نتيجة التهديدات الأخيرة. ويصل حجم الواردات العراقية من المنتجات الزراعية، والصناعية، الأميركية حوالي مليار دولار سنوياً (يديعوت احرونوت، ١٩٩٠/٤/٦).

التهديدات العراقية وخطر انتشار الأسلحة

غير التقليدية في الشرق الاوسط كانت، أيضاً، موضوع عدد لا بأس به من التعليقات الصحافية الاسرائيلية، التي اسهبت في تناول أوضاع العراق عموماً. إلا أن المحور الرئيس لهذه التعليقات تناوله دان أفيدان (دافان، ١٩٩٠/٤/٢)، الذي قال ان تصريحات الرئيس العراقي «تخلق وضعاً جديداً في ميزان القوى بين اسرائيل والعراق. ذلك ان قدرة حاكم العراق على ارسال صواريخ تحمل رؤوساً كيميائية باتجاه اهداف في وسط اسرائيل، تحيد، الى حد بعيد، حرية العمل العسكري التي كانت تملكها اسرائيل سابقاً تجاه العراق، كما اتضح ذلك في العام ١٩٨١... وسوف يضطر المسؤولون في اسرائيل الى النظر، بحذر شديد، تجاه أي عمل عسكري يبادرون اليه ضد اهداف عراقية. ويمكن، بالتالي، القول انه نشأ، ظاهرياً على الاقل، ما يشبه توازن تهديد بين اسرائيل والعراق، بحيث لا يستطيع اي طرف منهما مهاجمة الطرف الآخر دون المخاطرة برؤس محتمل من جانبه».

وتبنى المعلق العسكري لصحيفة «هآرتس» (١٩٩٠/٤/٩)، زئيف شيف، هذا الاتجاه أيضاً، محذراً، في الوقت عينه، من احتمال تدهور خطر باتجاه تصعيد عسكري تدفع اليه أنظمة، أو تنظيمات محلية أخرى، غير العراق. واعتبر شيف في مقالة أخرى (هآرتس، ١٩٩٠/٤/٤)، ان العراق سيشكل، في المستقبل، مشكلة دائمة على جدول أعمال الامن القومي الاسرائيلي، وذلك بسبب سباق التسلح بالصواريخ، وانتاج اسلحة كيميائية، والسعي الى انتاج اسلحة نوية من جانب العراق. ومع هذا، فإن السبيل الوحيد الى ايقاف هذا المسار النووي المحتم في الشرق الاوسط - حسب رأي شيف (هآرتس، ١٩٩٠/٤/٦) - لا يكمن في أي عمل عسكري، بل بمواصلة مسار السلام، حيث ان اتفاقاً معترفاً به بين اسرائيل والفلسطينيين هو فقط القادر على تحييد المخاطر غير التقليدية التي تلوح في افق الشرق الاوسط. وانضم شيف، في مقالة لاحقة (هآرتس، ١٩٩٠/٤/٢٠)، الى المطالبين بضرورة ان تنهج اسرائيل سبيل الردع، والانتذار المبكر، وتعزيز الدفاع المدني على الجبهة الداخلية، بدلاً من السعي الى تحقيق نصر نووي سيكون ثمناً مكلفاً للغاية بالنسبة الى الجميع. وفي هذا

المجال، يمكن اعتبار نشاط الاستخبارات الاسرائيلية، مؤخراً، من ضمن وسائل الردع الناجحة بالنسبة الى اسرائيل.

توازن التهديد بين العراق واسرائيل، دفع، أيضاً، أفنير كوهين (دافان، ١٩٩٠/٤/٦)، الى المطالبة «بالفكر بجدية، وبأسلوب خلاق، في كيفية التوصل الى أطر جديدة لمراقبة الاسلحة غير التقليدية تناسب الاوضاع في منطقتنا، حتى في حالة غياب سلام شامل. لقد حان الوقت للتحدث مع دول المنطقة، بما في ذلك العراق، مباشرة أو من خلال طرف ثالث، بشأن المخاطر الجسيمة الكامنة في نشوء ميزان تهديد نووي في المنطقة، من جهة، والسبل الايجابية لتقليص تلك المخاطر، من جهة أخرى». وأضاف كوهين، في مقالة لاحقة (دافان، ١٩٩٠/٤/٢٠): «ان الحكومة [الاسرائيلية] القادرة على التصدي لمشكلة التسلح النووي هي فقط الحكومة التي تسعى، بجدية، الى السلام مع الفلسطينيين. ولا يمكن معالجة تلك المشكلة [النووية] المعقدة، إلا في مناخ من الحوار مع الفلسطينيين يؤدي الى التقليل من امكانات نشوب الحرب».

من جانبه، دعا عوزي بنزيمان (هآرتس، ١٩٩٠/٤/٦)، أيضاً، الى تنسيق دولي لنزع فتيل التصعيد الذري في المنطقة، حتى لا تفاجأ اسرائيل بانتفاضة نووية في المستقبل، كما فوجئت بانتفاضة المناطق المحتلة، بسبب تجاهلها مشاعر المرارة والاحباط لدى الفلسطينيين.

وفي المقابل، رأى امنون ابراموفيتش (معاريف، ١٩٩٠/٤/٦)، ان التصريح العراقي المشروط بأن العراق لن يستخدم اسلحته إلا اذا هاجمت اسرائيل، أطلق زفرة ارتياح في مكتب رئيس الحكومة؛ ذلك انه جاء دليلاً على هموم العراق الذاتية، وبالتالي، أتاح للمسؤولين في اسرائيل الاستمرار في رفض مقترحات بيكر، وعدم الذهاب الى مصر أو البدء بمفاوضات مع الفلسطينيين.

وتناول رؤوبين فدهتسور البعد الدولي لسباق التسلح في الشرق الاوسط، الذي يجب ان تلعب اسرائيل فيه دوراً هاماً من حيث حفظ التوازن في المنطقة، وذلك في ضوء تساؤل فرص المجابهة

بين الدولتين الاعظم (هآرتس، ٣/٤/١٩٩٠). واعتبر في ذلك مبرراً كافياً للحفاظ على التفوق الاسرائيلي في المجال النووي، وفي تجهيزات الانذار المبكر.

اخيراً، وعلى هامش الضجة الاعلامية الصاخبة التي رافقت التهديدات العراقية بشأن الاسلحة غير التقليدية والرد الاسرائيلي عليها، يمكن تسجيل النقاط التالية:

○ على الرغم من القلق الظاهر في الردود الاسرائيلية على التهديدات العراقية، إلا ان اسرائيل لم تجد في تلك التهديدات، على ما يبدو، خطراً كافياً يدفعها الى الاسراع بانهاء الازمة الحكومية القائمة، أو تشكيل حكومة وحدة وطنية، أو تغيير خطة الجيش الاسرائيلي السنوية المتضمنة تخفيض خدمة الاحتياط.

○ ان الحملة المنسقة، والمتناغمة، التي كشفت عن مستوى التسلح العراقي تشير الى التعاون الوثيق والكامل بين أجهزة الاستخبارات الاسرائيلية والبريطانية والاميركية؛ كما انها تشكل جزءاً من سياسة الردع الاسرائيلية، بالاضافة الى انها توجه تحذيراً علنياً الى الشركات والعلماء الاجانب من التعامل مع الدول العربية في مجالات التسلح.

○ استغلت اسرائيل الضجة الاعلامية التي رافقت التهديدات العراقية للكشف عن القدرات العسكرية العراقية الحالية، والتي ما زالت

قيد التطوير، وسرّبت، في الوقت عينه، بعض المعلومات عما في حوزتها من اسلحة متطورة متنوعة.

○ اتاحت الضجة الاعلامية عينها تحويل الرأي العام العالمي، الى حدّ بعيد، عن قرار الكونغرس الاميركي المتضمن الاعتراف بالقدس عاصمة لاسرائيل؛ وعن تكثيف حملة الاستيطان الصهيوني في المناطق المحتلة، وتصعيد القمع الاسرائيلي ضد الجماهير الفلسطينية.

○ استخدمت اسرائيل التهديدات العراقية للرد على المطالبين، داخل الادارة الاميركية، بضرورة تخفيض النفقات العسكرية، وبالتالي تعزيز التعاون الاستراتيجي فيما بين اسرائيل والولايات المتحدة الاميركية.

○ حرصت الحركة الصهيونية، ولاحقاً اسرائيل، على اظهار الصراع في المنطقة بأنه صراع مع العرب، من خلال تجاهل الوجود الفلسطيني. وقد أعادت مختلف التصريحات الاسرائيلية الاخيرة، وخاصة رد رئيس الحكومة، شامير، التركيز على هذا الجانب، باعتباره جوهر الصراع في المنطقة.

○ ان تعزيز القدرات العربية وتطويرها، في مختلف المجالات، العسكرية والاقتصادية والعلمية والصناعية، يجب ان تشكل دعماً قوياً وسنداً دائماً لنضال الشعب الفلسطيني وانتفاضته المتواصلة، في سبيل ان يبقى الصوت الفلسطيني عالياً ومستقلاً وممثلاً شرعياً للشعب الفلسطيني، من اجل تحقيق اهدافه العادلة.

مها بسطامي

أيار (مايو) ١٩٩٠